الأمن الأسري

المفاهيم – المقومات – المعوقات

(مـع دراسـة ميدانية في مدينـة صنعاء)

د. عزيز أحـمـد صالح ناصر الحـسـني

أستاذ علم الاجتماع المساعد -رئيس قسم العلوم الاجتماعية

كلية الدراسات العليا – أكاديمية الشرطة

2003
١٤٢٤
جامعة الأندلس
للعلوم والتقنية
Alandalus University For Science & Technology

(AUST)

ISSN : 2410-1818

الأمن الأسري

المفاهيم – المقومات – المعوقات

(مع دراسة ميدانية في مدينة صنعاء)

ملخص البحث :

تعد الأسرة أول خلية في المجتمع، فأي خلل فيها يؤثر على المجتمع، وكذلك المجتمع هو الآخر يؤثر على الأسرة، لهذا فالأسرة والمجتمع كل منهما يؤثر ويتأثر بالآخر سلباً وإيجاباً، وإن من أهم أهداف هذا البحث تشخيص المعوقات الداخلية والخارجية التي تؤثر سلبًا في الأمن الأسري ومعالجتها.

وقد تمت الإجابة عن أسئلة عدة، من أهمها: ما مدى أهمية الأمن الأسري في الحياة الاجتماعية؟ ما مقومات الأمن الأسري الداخلية والخارجية؟ ما المعوقات المختلفة الداخلية والخارجية التي تؤثر سلبًا في الأمن الأسري؟ ما الحلول أو المعالجات التي تعالج المعوقات التي تؤثر سلبًا في الأمن الأسري؟.

وفي نهاية البحث تم التوصل إلى عدد من النتائج، لعل من أهمها: تهدد الأمن الأسري في وقتنا الحاضر مخاطر عدة، كالبطالة، وحوادث الحرائق، وحوادث السيارات، والحوادث الصناعية، والحروب والنزاعات المسلحة، والأمراض المعدية، والتلوث البيئي، ... إلخ، وهذه العوامل المتعددة أصبحت في الوقت الحاضر مصدر خوف وقلق على الأمن الأسري. ومن النتائج أيضًا أن الأمن الأسري مرتبط بأمن المجتمع، وأي خلل في أحد عناصره أو مقوماته الاقتصادية، أو السياسية، أو الصحية، أو الاجتماعية، أو البيئية، ... إلخ؛ يؤثر سلبًا على أمن الأسرة.

وفي الأخير، تم وضع العديد من التوصيات، أهمها: اهتمام الآباء بتربية الأبناء التربية السليمة، بحيث تكون مستمدة من القيم الأخلاقية والتربوية النابعة من الدين الإسلامي. وكذا تغليب لغة التفاهم والحوار بين أفراد الأسرة؛ منعًا لأي خلاف يؤدي إلى تفككها وانهيارها، بل وتغليبها بين أفراد المجتمع؛ حتى يحافظ المجتمع على أمنه واستقراره من الصراع والتفكك.

ISSN : 2410-1818

Abstract:

Family first cell of society, any defect which affects the community, and also the society affects the family, so the family and the community each affects and is affected by the other positively and negatively, and the most important objectives of the research diagnosis of internal and external obstacles that negatively affect the domestic security and processing.

And has to answer a number of questions including: How important is family security in social life? What elements of internal and external security of family? What are the different internal and external obstacles that negatively affect the domestic security? What solutions or treatments that address the obstacles that adversely affect the domestic security؟

At the end of the research was to reach a number of conclusions, including: threaten domestic security in the present risks, such as unemployment, and incidents of fires, car accidents, industrial accidents, wars and armed conflicts, infectious diseases, environmental pollution, ... etc., and these multiple factors become at present, the source of fear and anxiety on domestic security. Additionally, findings that domestic security is linked to the security of society, and any defect in one of its components or effervescence economic, or political, or health, or social, or environmental, etc ...; adversely affect the security of the family.

Finally, it came the recommendations, including: the attention of parents raising their children sound education, so that they are derived from a moral and educational values of the Islamic religion. And giving priority to the language of dialogue and understanding among family members; prevent any otherwise lead to its collapse; even the society maintains the security and stability of the conflict and disintegration.

ISSN : 2410-1818

المقدمة :

إن الأمن هو هم كل إنسان، وهم كل أسرة وجماعة ومجتمع ودولة؛ لأن الأمن هو أساس حياة الإنسان، ولا يمكن الاستغناء عنه؛ لأنه شريان من شريان الحياة، فبالأمن يطمئن الإنسان على حياته وعلى ممتلكاته، وكذا تطمئن الأسرة والجماعة والمجتمع والأمة والدولة على حياتها وممتلكاتها من أي تهديد داخلي أو خارجي، لذا فتحقيق الأمن والمحافظة عليه من أهم أولويات ما يسعى إليه الإنسان ويركز عليه، بل والأسرة والمجتمع والأمة والدولة، وفي ظل الأمن تقام الحضارات الإنسانية في شتى (مختلف) المجالات، وأن مسؤولية تحقيق الأمن الأسري لا يقتصر على الأسرة وأفرادها، بل الجماعة والمجتمع والدولة، وهذا ما سيتضح في هذا البحث، الذي يتضمن أربعة مباحث، الأول: الإطار العام للبحث، والثاني: مقومات الأمن الأسري، والثالث: معوقات الأمن الأسري، والرابع الدراسة الميدانية.

المبحث الأول: الإطار العام للبحث

يتضمن هذا المبحث الإجراءات المنهجية، والمفاهيم الأساسية للبحث، وكذا أهمية وخصائص الأمن الأسري، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: الإجراءات المنهجية

مشكلة البحث: إن تحديد مشكلة البحث من الخطوات الضرورية للدراسات العلمية المنهجية، بل إن تحديد المشكلة يعد من أهم مميزات البحوث العلمية، فالمشكلة التي تُحدد تحتاج إلى دراسة وتحليل من جميع الجوانب؛ بغية الوصول إلى نتائج علمية تفيد في معالجة مشكلة البحث، واستنادًا إلى ذلك فإن المشكلة المراد استجلاءها تتمثل في كيفية تحقيق الأمن الأسري واستقراره والمحافظة عليه (أي على كيان الأسرة وأمنها)، وهذا يحتاج إلى البحث والدراسة من جانبين، هما: دراسة وتحليل المقومات التي تحافظ على كيان الأسرة وأمنها من الاضطراب والتفكك، وكذا دراسة وتحليل المعوقات أو التحديات التي تواجه الأسرة وتهدد أمنها واستقرارها، وفي ذلك تتجسد مشكلة البحث التي تحتاج إلى البحث والدراسة.

ISSN : 2410-1818

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من جانبين، جانب علمي، وجانب عملي، فمن الناحية العلمية، ينبغي حث الأسرة وأفرادها والباحثين والمهتمين على الاهتمام بالأمن الأسري، بل وأجهزة الدولة ذات العلاقة بالأمن الأسري؛ باعتباره الأساس الأول في أمن الجماعة والمجتمع وجزاء لا يتجزأ منه؛ لأن أي خللٍ في الأمن الأسري يؤثر سلبًا في أمن الجماعة والمجتمع، والعكس فإن المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ... إلخ التي تحصل في المجتمع لها انعكاساتها السلبية أو الإيجابية على الأمن الأسري، وكذا قلة الدراسات المتعلقة بالأمن الأسري.

أما أهمية البحث من الناحية العملية، فإنها تتمثل في توفير المعلومات من خلال المصادر المكتوبة، وكذا توفير البيانات التي تم جمعها من خلال مقابلة الحالات المدروسة (الميدانية) التي تكشف مدى شعُور الأسرة بالأمن، وتُبين المعوقات، وكذا الحلول التي تعالج معوقات أمن الأسرة، ومن خلال هذه الأهمية العملية، فإنها تساعد الأسرة، والجماعة والمجتمع، وكذا صناع القرار في مجال الأمن الأسري والمجتمعي في أجهزة الدولة ذات العلاقة؛ وذلك بتعزيز الأمن الأسري الذي يعد القاعدة الأساسية للأمن الاجتماعي.

أهداف البحث: تتمثل أهداف البحث في الآتي:

- إبراز أهمية الأمن الأسري على مستوى الأسرة بشكلٍ خاص والمجتمع بشكلٍ عام.
- التعرف إلى مقومات الأمن الأسري الداخلية والخارجية.
- إبراز أهم معوقات الأمن الأسري الداخلية والخارجية.
- تشخيص المعوقات الداخلية والخارجية التي تؤثر سلبًا في الأمن الأسري ومعالجتها.
- ترسيخ الأمن الأسري بكل أبعاده الصحية والاقتصادية والاجتماعية ... إلخ.

تساؤلات البحث: يثير البحث العديد من التساؤلات التي تتطلب الإجابة عنها من خلال هذا البحث، وهي على النحو الآتي:

- ما الأمن الأسري؟
- ما مدى أهمية الأمن الأسري في الحياة الاجتماعية؟

ISSN : 2410-1818

- ما أهمية الأمن الأسري على مستوى الأسرة، وكذا على مستوى المجتمع؟
- كيف يتحقق الأمن الأسري؟
- كيف تتم المحافظة على الأمن الأسري واستقراره؟
- ما مقومات الأمن الأسري الداخلية والخارجية؟
- ما المعوقات المختلفة الداخلية والخارجية التي تؤثر سلبًا في الأمن الأسري؟
- ما الحلول أو المعالجات التي تعالج المعوقات التي تؤثر سلبًا في الأمن الأسري؟

منهج البحث: بما أن منهج البحث يتحدد بناءً على طبيعة الموضوع، فإن المنهج الوصفي التحليلي يُعد المنهج المناسب لهذا البحث، وهو القيام بوصف وتحليل المعلومات التي تم جمعها من المصادر المكتوبة، وكذلك تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال استمارات المقابلة الميدانية للحالات المدروسة؛ وذلك لغرض التوصل إلى الحلول المناسبة في معالجة مشكلة البحث.

أدوات جمع البيانات: تم الاعتماد في جمع المعلومات على المصادر المكتوبة، كالكتب المنشورة، وكذا على جمع البيانات من منطقة الدراسة من خلال المقابلة المباشرة للحالات المدروسة؛ أي المحادثة والملاحظة المباشرة، واستخدام استمارات المقابلة للحالات المدروسة التي تتضمن البيانات الخاصة برب الأسرة، والأسرة بشكل عام، وكذا الأسئلة التي تكشف مدى شعور الأسرة بالأمن وما المعوقات وما المعالجات.

الإطار المكاني والزمني للبحث الميداني: لقد تحددت منطقة البحث بمدينة صنعاء - عاصمة الجمهورية اليمنية - ومنها تم اختيار مديرية السبعين، وفيها تم دراسة (١٢) حالة في حي الجرداء، أما المجال الزمني للبحث الميداني فقد بدأ في ٦/ ٣/ ٢٠١٦م وانتهى في ٢١/ ٣/ ٢٠١٦م.

عينة البحث الميداني: لقد تحددت الحالات المدروسة في أرباب الأسر الذكور، وذلك من الأسر المقيمة في منطقة الدراسة، أما عينة البحث فتتكون من (١٢) أسرة من سكان حي الجرداء بمديرية السبعين - مدينة صنعاء - وقد تمت دراسة كل أسرة على حدة.

ISSN : 2410-1818

المطلب الثاني: المفاهيم وأهمية وخصائص الأمن الأسري

المفاهيم الأساسية: تعد مفاهيم البحث بمثابة الأسس التي تساعد الباحث على السير في بحثه، أو دراسته بخطوات ثابتة وفي حدود محددة ومرسومة سابقاً، ولعل من أهم هذه المفاهيم: الأمن، الأسرة، المقومات، المعوقات، ثم بعد ذلك سيتم الحديث عن أهمية وخصائص الأمن الأسري، وذلك على النحو الآتي:

١) تعريف الأمن لغةً واصطلاحاً:

أ - الأمن في اللغة.

الأمن: ضد الخوف[١]، لذا فالدلالة اللغوية للمفهوم تدل على أن الأمن هو عدم الخوف أو زوال الخوف، والأصل هو الاطمئنان، وبزوال الخوف يستطيع الإنسان أن يعيش وهو آمن على حياته وممتلكاته، أو بمعنى لا يشعر بأي خوف يهدده.

ب - الأمن اصطلاحاً.

الأمن في الاصطلاح هو: ((عدم توقع مكروهٍ في الزمن الآتي))[٢]، ويعرفه أحد الباحثين بأنه: ((اطمئنان الفرد، والأسرة، والمجتمع على أن يحيوا حياة طيبة في الدنيا، ولا يخافون على أموالهم، ودينهم، ونسلهم من التعدي عليها دون وجه حق))[٣]، ومن الباحثين من يعرف الأمن بأنه: ((الشعور بالطمأنينة الذي يتحقق من خلال رعاية الفرد والجماعة، ووقايتهما من الخروج عن قواعد الضبط الاجتماعية من خلال ممارسة الدور الوقائي، والقمعي، والعلاجي الكفيل بتحقيق هذه المشاعر))[٤].

(١) الإمام محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، مختار الصحاح، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م)، باب الهمزة، أمن، ص٢٦ - ٢٧. وللمزيد انظر: العلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، الجزء الرابع، باب النون، فصل الهمزة، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م)، ص٢٨١.

(٢) السيد الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني الحنفي، التعريفات، ضبط نصوصها وعلق عليها: محمد علي أبو العباس، (القاهر: دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، دون ذكر الطبعة، ٢٠٠٩م)، ص٤٢.

(٣) د. بسام خضر الشطي، ((تحقيق الأمن الاجتماعي في الإسلام مسؤوليات وأدوار))، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، (الكويت: مجلة فصلية، تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، العدد (٧٧)، يونيو ٢٠٠٩م)، ص٢٩.

(٤) عقيد.د. عماد حسين عبدالله، إدارة الأمن في المدن الكبرى، (الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ط، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م)، ص٣٢.

ISSN : 2410-1818

وعلى الرغم من وجود تباين بين الباحثين بشأن تعريفات الأمن؛ نتيجة للتباين في طبيعة واختلاف كل دراسة، أو بحث عن الآخر، إلا أن جل تلك التعريفات للأمن تكاد تتفق في مجملها على أن تعريف الأمن يعني: الاطمئنان، والسكينة، وعدم وقوع أي مكروه في الحاضر والمستقبل.

وهنا يمكن تعريف الأمن بأنه: اطمئنان الإنسان، والأسرة على حياتهما وأموالهما من أي انتهاك، وأن ينال الإنسان ويمارس كل حقوقه في أمن وأمان، لذا فالأمن يدل على الشمول لجميع مناحي الحياة، والأمن بكل بساطة هو التحرر من الخوف، أو الحاجة؛ بمعنى التحرر من الخوف، أيًا كان نوعه ومصدره، وكذا التحرر من الحاجة أيًا كان نوعها ومصدرها.

وأمن الفرد هو جزء من أمن الأسرة؛ لأن الأسرة تتكون من أفراد، فإذا أمن أفراد الأسرة من أي خوفٍ يحصل لهم، فإن ذلك يعد أمنًا للأسرة؛ لأن الأسرة التي لا يتمتع أفرادها بالأمن قد لا تستطيع القيام بمواجهة الأخطار التي تهددها، بل إنه سيؤثر على حياة الأسرة، سواء في الجانب الاقتصادي، أم العلمي، أم الصحي ... إلخ، فمثلًا في حالة الخوف، فإن الأسرة قد تقلل من حركتها وتنقلاتها؛ مما يؤثر على الإنتاج الاقتصادي الذي يعد عصب الحياة، لذا فالأمن يعد من أهم العناصر الأساسية في حياة الفرد والأسرة.

وعليه، فإن الأمن على المستوى الخاص والعام (الفرد والأسرة) متلازمان؛ أي لا يمكن الفصل بينهما؛ لأن الفرد جزء من الأسرة والأسرة مكونة من الأفراد، والفرد والأسرة جزء من المجتمع، بل ويشكلان الخلية الأولى للمجتمع، لذا فهما متكاملان؛ أي كل منهما مكمل للآخر، وكل منهما يؤثر ويتأثر بالآخر سلبًا وإيجابًا.

وهنا إذا تأملنا في الفرد والأسرة: فإن الفرد لا يستطيع أن يأمن على نفسه وعرضه وماله، بل ولا يمكنه ممارسة كل أعماله ونشاطاته ...، في مجتمع يوجد فيه الخوف والفوضى أو يسوده الاضطراب والانحراف ... إلخ، كذلك المجتمع هو الآخر كيف يسوده الأمن والاستقرار ويوجد بين أفراده أشخاص منحرفون عن القيم والمعايير والقواعد والقوانين والنظم الاجتماعية السائدة في المجتمع.

ISSN : 2410-1818

٢) تعريف الأسرة لغةً واصطلاحًا:

أ - الأسرة لغةً.

الأسرة لغةً: أهل الرجل وعشيرته، والجماعة يربطها أمر مشترك[٥]، فالأسرة من الناحية اللغوية هي التي ينتسب إليها الإنسان (ذكر وأنثى)، وهي التي يعيش في كنفها، والأسرة هي العشيرة التي توفر لأفرادها سبل الحياة، والحماية، والتربية، والتضامن بين أفرادها، ... إلخ.

ب - الأسرة اصطلاحًا.

يعرفها كل من (أوجبرن، ونيمكوف)، بأنها: ((رابطة اجتماعية من زوج وزوجة وأطفال أو دون أطفال، أومن زوج بمفرده مع أطفاله، أو زوجة مع أطفالها، وقد تتسع وتشمل الجدود والأحفاد وبعض الأقارب، على أن يكونوا مشتركين في معيشة واحدة مع الزوجة أو الزوج والأطفال))[٦]. وتصنف الأسرة إلى نوعين (نووية، وممتدة)، فالأسرة النووية، وهي: ((تلك الجماعة المكونة من الزوج والزوجة وأولادهما غير المتزوجين الذين يقيمون في مسكن واحد))[٧]، والأسرة الممتدة، وهي: تلك الجماعة التي تعيش في مسكن واحد، وتتكون من الزوج والزوجة وأولادهما الذكور والإناث غير المتزوجين، والأولاد المتزوجين وأبنائهم وغيرهم من الأقارب، كالعم أو العمة والابنة الأرمل الذين يقيمون في المسكن ذاته ويعيشون حياة اجتماعية واقتصادية تحت إشراف رئيس الأسرة[٨]، وتعرف الأسرة الممتدة – أيضًا - بأنها: ((تتكون من الزوج والزوجة وأولادهما الصغار، كما تضم المتزوجين منهم وصغارهم، وتقيم غالبًا في منزل واحد أو منازل متجاورة))[٩].

(٥) قام بإخراجه/ إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، الجزء الأول، (تركيا: إستانبول، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، دون ذكر الطبعة والتاريخ)، ص١٧. وانظر: مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، (مصر: طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ط، ١٩٩٢م)، ص١٦.

(٦) د زيدان عبد الباقي، الأسرة والطفولة، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٠م)، ص٩٥.

(٧) د. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، دور المتغيرات الاجتماعية في الطب والأمراض (دراسة في علم الاجتماع الطبي)، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط٢، ١٩٨٨م)، ص٢٠٧.

(٨) د. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، دور المتغيرات الاجتماعية في الطب والأمراض، مرجع سابق، ص٢٠٧.

(٩) د. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، (بيروت: مكتبة لبنان، ط٢، ١٩٨٢م)، ص١٤٧.

ISSN : 2410-1818

ومن التعريفات السابقة، يتضح أن كل واحد يعرف الأسرة انطلاقًا من الدراسة التي أجراها، وهنا يمكن تعريف الأسرة إجرائيًا بأنها: وحدة اجتماعية تقوم على الزواج المشروع، والرجل والمرأة يكونان نواة الأسرة، لذا فهي تتكون من الزوجين، ثم الأولاد - أو من دونهم - الذين يعيشون تحت سقف واحد، ولكل منهما دوره في الأسرة (الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، ...)، ولكل فرد في الأسرة بشكلٍ خاص، والأسرة بشكلٍ عام دور في المجتمع.

٣) تعريف الأمن الأسري: يتكون الأمن الأسري من كلمتين، الأولى كلمة الأمن، والثانية كلمة الأسرة. لذا من خلال التعريفات السابقة لكلمة الأمن، ولكلمة الأسرة، يتم وضع تعريف للأمن الأسري بأنه: الأمن الشامل لجميع جوانب حياة الأسرة المادية والمعنوية؛ أي يشمل أمن الأسرة في جميع الجوانب الحياتية، والنفسية، والمعيشية، والصحية، والثقافية، ... إلخ، وأن تمارس حقوقها في أمن وأمان، وهذه الجوانب تشكل منظومة متكاملة لأمن الأسرة، فأمن الأسرة عملية ديناميكية مستمرة.

لذا، فالأمن الأسري هو: توفير الأمن بكل معانيه وأبعاده، وتوفير الأمن يعني: حماية الأسرة من أي اعتداء على حياة أفرادها وممتلكاتها من أي أخطار تهددها، وأن يشعر أفراد الأسرة بالاطمئنان، فيكون لهم دور ومكانة في المجتمع، ويمارسون كل حقوقهم السياسية والاقتصادية ... إلخ في أمن وأمان، ولا يشعرون بأي تهديد لكيان الأسرة أو أحد أفرادها.

والأمن الأسري يقوم على جانبين أساسيين، هما: الأمن الداخلي، والأمن الخارجي، وأمن الأسرة لا يتحقق إلا من خلال المحافظة على حياة أفراد الأسرة وممتلكاتها، والأمن الأسري يرتبط بالأمن الاجتماعي ويؤثر ويتأثر به بشكلٍ عام، أو فروعه بشكلٍ خاص، لاسيما في أفرعه، كالأمن الاقتصادي، والأمن الصحي، والأمن السياسي، والأمن الثقافي ... إلخ.

٤) تعريف المقومات: لقد وردت لفظة المقومات في المعجم الوسيط بمعنى: ((العناصر الأساسية، مثل مقومات الحياة؛ أي العناصر الضرورية والأساسية لحياة

ISSN : 2410-1818

الإنسان))(١٠)، ((والمِقْوَم: الخَشَبة التي يُمْسكها الحرّاث ...، وقِوامُ العيش: عماده الذي يقوم به. وقِوامُ الجسم: تمامه. وقِوام كل شيء: ما استقام به))(١١)، ويفهم مما سبق من الناحية اللغوية بأن المقومات جمع ومفردها مقوِّم، والمقوم من مقومات الشيء الذي يقوم به وينتظم، فمثلاً: المال مقوم من مقومات الحياة الإنسانية.

لذا، فالمقوم من مقومات الشيء، والمقصود بالمقومات هنا: تلك العناصر المادية والمعنوية التي تحافظ على الأمن الأسري (أمن الأسرة) واستمراره، وعدم تعرضه لأي خللٍ داخلي أو خارجي، وتلك المقومات تتمثل في: رئاسة الأسرة، والتوافق والانسجام بين الزوجين، وكذا بين أفراد الأسرة، وتوافر الاحتياجات الأساسية للأسرة، والشورى بين أفرادها، والضبط الأسري والاجتماعي، والتزام الأسرة بالمعايير والقوانين والأنظمة السائدة في المجتمع، والاستقرار السياسي والاجتماعي، وتوافر الخدمات العامة، كالكهرباء والاتصال ...، والتكيف مع البيئة الاجتماعية، ... إلخ.

٥) تعريف المعوقات:

أ - المعوقات لغةً:

المعوقات لغةً من العوق، والعوق: الحبس والصرف والتثبيط، كالتعويق ...، وعوائقُ الدهر الشواغلُ من أحداثهِ[١٢]، ويقال: عاقني عائق، مثل: عاق الشخص (الإنسان) شيءً ما من القيام بأي أمر من الأمور، أو منعه عائق أو عوائق عدة من القيام بأيٍ عملٍ ما، لذا فالدلالة اللغوية للمعوقات هي وجود عائق، أو معوقات عدة تقف أمام الشخص حيال أداء أي عمل من الأعمال، أو في الوصول إلى مكان ما، أو في تحقيق أي أمرٍ من الأمور، أو في الوصول إلى أهدافه، ... إلخ، وذلك بسبب وجود المعوقات التي تعيقهُ عن ذلك.

(١٠) د.ناصر سيد أحمد وآخرون، المعجم الوسيط، (بيروت: دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م)، ص٥٣٧.

(١١) الإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لِسَان العرب، اعتنى بتصحيحها: أمين محمد عبدالوهاب ومحمد الصادق العبيدي، ج١١، باب القاف، قوم، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٣، دون ذكر التاريخ)، ص٣٥٩ – ٣٦٠.

(١٢) العلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ج٣، باب القاف، فصل العين، مرجع سابق، ص٣٩٠-٣٩١.

ISSN : 2410-1818

ب - المعوقات اصطلاحًا:

تعرف المعوقات بأنها: ((كل فعل أو ممارسة تكرس سلوكيات محددة تؤدي إلى إعاقة التخطيط أو التطور والتنمية مسار التقدم الاجتماعي))[١٣]، ويعرف المِعوق الوظيفي أنه: ((كل النتائج أو العمليات التي تحد من تكيف النسق الاجتماعي أو توافقه، كما تتضمن ضغطًا وتوترًا في المستوى البنائي ...، كما يقصد بهذا الاصطلاح في ميدان الإدارة سوء تنفيذ الاختصاص أو الأداء الوظيفي الناقص أو السيئ))[١٤]. والمقصود بالمعوقات: ((العوامل التي تؤدي إلى الانحراف عن الأنموذج المثالي للتنمية؛ وتحول دون تحقيق الأهداف التي يسعى إليها، فالمعوقات تعني اتجاهًا سلوكيًا سلبيًا، فالمخطط الذي يرسم طريقة التغيير قد يصطدم بأفراد المجتمع وسلوكهم الذي قد يعوقه عن تحقيق أي من أنماط السلوك التي يريد المنمي أن يسير عليها))[١٥].

ومن خلال ما سبق، يمكن تعريف المعوقات إجرائيًا، بأنها: تلك المعوقات التي تعيق عمل الفرد، أو الأسرة، أو الجماعة، أو المجتمع أو غير ذلك، للقيام بأداء أو إنجاز أي عمل من الأعمال، أو أمرٍ من الأمور، أو لتحقيق أي هدف من الأهداف التي يريد الوصول إليها، سواء كانت مادية أم معنوية أو كليهما معًا.

وهذه المعوقات - سواء كانت مادية أم معنوية - التي تعترض حياة الأسرة أو ممتلكاتها، فإنه بلا شك سوف يكون لها آثار سلبية على أمن الأسرة، ولكن الآثار السلبية تتوقف بحسب نوع ومصدر وحجم العائق أو المعوقات.

أهمية الأمن الأسري: إن للأمن الأسري أهمية على مستوى الأسرة والمجتمع، وذلك على النحو الآتي:

١ - أهمية الأمن على مستوى الأسرة.

(١٣) أحمد محمد قاسم عتيق، معوقات التنمية الاجتماعية في اليمن (دراسة تحليلية نظرية)، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد، (بغداد)، ٢٠٠٢م، ص٣٨.

(١٤) د. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص١٢٠.

(١٥) د. علية حسن حسين، التنمية نظريًا وتطبيقيًا، (الكويت: دار القلم للنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٨٥م)، ص١٦١.

ISSN : 2410-1818

إن الأمن الأسري له أهميته؛ حيث يعمل على المحافظة على الأسرة وأفرادها من التفكك، لذا فإن الأمن الأسري ((ضرورة اجتماعية، فهو مسؤولية مشتركة بين جميع أفراد الأسرة، كما أن التفكك الأسري يؤدي إلى اختلاف الأدوار وصراع المراكز، ووهن الروابط، وفقدان الاحترام المتبادل، ويؤدي التفكك الأسري إلى انهيار القيم السائدة في المجتمع، وانهيار القيم التقليدية؛ مما يعرض البنيان الأسري للتفكك والانهيار))[١٦]، فالفرد بحاجة إلى الأمن حتى لا يكون مهددًا في رزقه أو في مستقبله ومستقبل أولاده وأسرته، وحتى يكون مستقرًا في حياته الأسرية[١٧].

وهذا يؤكد ((أهمية الأمن الأسري من خلال الالتزام بالتقاليد الاجتماعية الإيجابية في تكوين الأسرة وتربية الأبناء ورعايتهم، وضرورة التعاون والتكامل بين أفراد الأسرة؛ لتحقيق مصلحة الأسرة ومصلحة المجتمع، ومن هنا فإن مسؤولية الأمن الأسري مسؤولية مشتركة بين أفراد الأسرة عامة، وبين الوالدين خاصة، ومسؤولية وسائل الاتصال الجماهيري من خلال قيامها بدور إيجابي توعوي، ومن خلال البعد عن بث البرامج التي تزين الشر وتزرع بذوره بين بعض أفراد المجتمع))[١٨].

وأهمية الأمن لا تقتصر على حياة الإنسان فقط، بل تشمل حياة كل كائن حي، لهذا فالأمن يعد من الضروريات لحياة الإنسان، ومن دون الأمن لا يستطيع الإنسان أن يستثمر جهده وفكره في الإبداع ولا يفكر في أي عمل يساهم في عملية التنمية أيًا كان نوعها (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، سياسية، ... إلخ)، بل إنه يشعر بالإحباط؛ لأن كل همه وتفكيره وجهده متركزٌ في كيف يحقق الأمن لنفسه أو ماله أو عرضه... إلخ، فالأمن له أهميته في تحقيق العيش الكريم للفرد والأسرة.

لذا، فإن الأمن الأسري له أهميته الخاصة؛ لأنه القاعدة الأساسية، أو بمعنى المقوم الأساسي للأمن الاجتماعي، لذا فإن الاهتمام بالأمن الأسري يعد اهتمامًا بالأمن الاجتماعي للمجتمع ككل، وباستقرار الأمن الأسري يستقر الأمن الاجتماعي؛ لأن الأمن الأسري مرتبط بالأمن الاجتماعي والعكس صحيح، فكل منهما يؤثر ويتأثر

(١٦) د. محمد شاكر سعيد والدكتور خالد بن عبدالعزيز الحرفش، مفاهيم أمنية، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط١، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م)، ص٢٢.

(١٧) محمد السيد الهابط، التكيف والصحة النفسية، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط٢، ١٩٨٥م)، ص١٩٢.

(١٨) د. محمد شاكر سعيد والدكتور خالد بن عبدالعزيز الحرفش، مفاهيم أمنية، مرجع سابق، ص٢٣.

ISSN : 2410-1818

بالآخر سلبًا وإيجابًا، لذا فالمحافظة على الأمن الأسري يعد محافظة على الأمن الاجتماعي؛ لأن الأسرة هي الخلية أو النواة الأولى للمجتمع.

٢ - أهمية الأمن على مستوى المجتمع.

يعد الأمن الأسري من مقومات الأمن الاجتماعي، بل المقوم الأساسي للأمن الاجتماعي للمجتمع؛ لأن الفرد بشكلٍ خاص والأسرة بشكلٍ عام تعد النواة الأولى للمجتمع؛ لأن المجتمع مكون من أفراد، فالأمن الأسري له أهمية في الحياة الاجتماعية للمجتمع ككل؛ لأن الأسرة تتفاعل وتشارك المجتمع في جميع شؤون الحياة (الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية، ... إلخ)، وكذلك المشاركة في التعاون والتكافل والترابط بين أفراد المجتمع، فالأسرة تقوم بأدوار مختلفة في المجتمع.

والأمن الاجتماعي له أهميته؛ لأنه يشمل جميع مجالات الحياة على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع، وذلك في إزالة الخوف والقلق في الحياة اليومية، كأمن الإنسان في دخله الاقتصادي الكافي، والأمن في العمل من أي إصابة أو مشكلات أثناء العمل، وأمن الإنسان على صحته من التعرض لأي إصابة مرضية، والأمن البيئي المتمثل في نقاوة الهواء والماء ... إلخ، والأمن من الجريمة، كالقتل أو السرقة أو السلب وغير ذلك، فالأمن أساس الحياة؛ لأن به تتحقق الطمأنينة والاستقرار على مستوى الأسرة والمجتمع.

وتحقيق الأمن الاجتماعي يمر بمراحل عدة مرتبة، بدءًا من الفرد بحسب قدرته البدنية، والذهنية (العقلية)، وإمكانياته المادية، وانتهاءً بالدولة، وللتوضيح هنا، فإن كل مرحلة أو عصر له أساليبه وطرائقه وإمكانياته في تحقيق الأمن الاجتماعي.

لذا، فإن الأمن على المستوى الخاص والعام (الفرد والمجتمع) متلازمان؛ أي لا يمكن الفصل بينهما؛ لأن الفرد جزء من المجتمع والمجتمع مكون من الأفراد، فهما متكاملان؛ أي كل منهما مكمل للآخر، لهذا فالعلاقة بينهما علاقة ترابط وتأثير وتأثر؛ كل منهما يؤثر ويتأثر بالآخر سلبًا وإيجابًا، فالفرد هو النواة الأولى للأسرة، والأسرة تشكل الخلية الأولى للمجتمع، لذا فالفرد لا يستطيع أن يأمن على نفسه وعرضه وماله، بل ولا يمكنه ممارسة كل أعماله ونشاطاته ... إلخ، في مجتمع تسوده الفوضى أو الاضطراب والانحراف ... إلخ، كذلك المجتمع هو الآخر من الصعب أن

ISSN : 2410-1818

يسوده الأمن والاستقرار، وبين أفراده أشخاص منحرفون عن القيم والمعايير والقواعد والقوانين والنظم الاجتماعية السائدة في المجتمع. وأخيرًا فإن العلاقة بين الأمن الأسري والأمن الاجتماعي علاقة لزوم وتلازم؛ لأن كلاً منهما يؤثر وتأثر بالآخر سلبًا وإيجابًا.

خصائص الأمن الأسري: يعد الأمن الأسري من أهم الحاجات في حياة الشعوب، ولذا يتميز بخصائص جوهرية عدة، من أهمها:

- إنه أمن شامل لجميع نواحي حياة الأسرة وأفرادها، ويشكل منظومة متكاملة لجميع الجوانب الحياتية، والنفسية، والصحية، ... إلخ، وهو كل لا يتجزأ.
- يُعد مقومًا من مقومات حياة الأسرة وأفرادها، بل مقوم من مقومات الأمن الاجتماعي للمجتمع الأكبر؛ لأن الأسرة هي الخلية الأولى للمجتمع، فعلى سبيل المثال لا الحصر عندما تكون الأسرة وأفرادها آمنين على حياتهم وعرضهم وأموالهم وأهلهم، فإن كل منهما يستطيع أن يتفاعل ويتعامل مع أفراد المجتمع في جميع شؤون الحياة الاقتصادية والاجتماعية ... إلخ.
- في ظل الأمن الأسري يستطيع أفراد الأسرة أن يمارسوا حقوقهم، وأن يشاركوا أفراد المجتمع في التنمية أيًا كان نوعها (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، ... إلخ)، بالإضافة إلى إبراز قدراتهم ومهاراتهم وإبداعاتهم العلمية والفكرية، والعملية في مجال تنمية الأسرة بشكلٍ خاص، وفي مجال تنمية المجتمع بشكلٍ عام، بل وإظهار أدوارهم وتفاعلهم في الحياة اليومية على مستوى الأسرة والمجتمع.
- في ظل الأمن الأسري تتم المحافظة على كيان الأسرة وتوازنها من الخلل، والعكس من ذلك في حالة وجود أي خلل في أحد عناصره ومقوماته، فإنه بلا شك سيكون له انعكاساته السلبية على أمن الأسرة.
- بالأمن الأسري تسود التفاعلات والعلاقات الحميمة بين أفراد الأسرة والمجتمع، بل والترابط والتكامل والتعاون والتماسك بين أفراد الأسرة بشكلٍ خاص، والمجتمع بشكلٍ عام.
- إن الأمن الأسري يتأثر بالمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ... إلخ التي تحصل في المجتمع سلبًا وإيجابًا.

ISSN : 2410-1818

- الأمن الأسري عملية ديناميكية مستمرة ومتطورة بتطور المجتمع اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا ... إلخ، وهذه العملية لا تتم إلا من خلال الالتزام بالقيم والمعايير والقواعد والأنظمة السائدة في المجتمع.
- الأمن الأسري من حيث التحقيق؛ حقيقة نسبية وليست مطلقة؛ بمعنى أن الأمن حقيقة متغيرة وليست ثابتة؛ لأن الأمن الأسري الشامل لا يتحقق بشكلٍ كامل؛ فلابد من وجود نقص في أحد مقوماته، وما يحصل اليوم من تحقيق - مثلًا - في الجانب الاقتصادي، قد يسوده النقص غدًا أو بعد غد أو بعد شهر أو أشهر ... إلخ، وهكذا في الجوانب الأخرى المقومة للأمن الأسري، فالأمن من الأمور النسبية التي تتأثر بالمتغيرات الاقتصادي والاجتماعية وغيرها في المجتمع، وباعتبارات الزمان والمكان واختلاف أوضاع وأحوال كل أسرة، بل وكل مجتمع.

المبحث الثاني: مقومات الأمن الأسري

إن الأمن الأسري يقوم على أسس مناسبة لحياة الأسرة، وذلك بقيام أفراد الأسرة باتخاذ كل الوسائل المشروعة؛ لإيجاد أمن الأسرة من خلال توفير (الغذاء المناسب، ومياه الشرب النقية، والكساء الملائم، والمأوى (المسكن) الكافي والصحي، والأثاث المناسب، بالإضافة إلى تهيئة الجو المناسب الذي لا يكدر النفس، ... إلخ).

كما أن المقومات التي تؤدي إلى استتاب الأمن الأسري كثيرة ومترابطة فيما بينها، بحيث يعيش أفراد الأسرة مطمئنين، وهذه المقومات كثيرة ومتنوعة على مستوى الأسرة أو على مستوى المجتمع، لذا فإن للأمن الأسري جناحين، الأول: الأمن الداخلي المتمثل في البيئة الداخلية للأسرة، والجناح الثاني: وهو الأمن الخارجي المتمثل في البيئة الخارجية المحيطة بالأسرة، وسيتم الحديث عن المقومات الداخلية والخارجية بالتفصيل في مطلبين على النحو الآتي:

المطلب الأول: المقومات الداخلية

إن المقصود بالمقومات الداخلية في هذا الموضوع هي، المقومات داخل نطاق الأسرة، أو في محيط الأسرة الداخلي، ونظرًا لتعددها، سيقتصر الحديث على أهم هذه المقومات، وذلك على النحو الآتي:

ISSN : 2410-1818

قيادة الأسرة: تشكل الأسرة مجتمعًا صغيرًا، وهذا المجتمع الصغير لا يستقيم أمره ولا شؤونه إلا برئيس يدير ويشرف على إدارته، ويدين له بالطاعة جميع أفراده (أي أفراد الأسرة) وإلا استحال أمره، وساده الفوضى والاضطراب[١٩]، وهذا يؤدي في النهاية إلى خلل في أمن المجتمع المصغر، وهي الأسرة.

وتُسند وظيفة رئاسة الأسرة إلى الزوج، وقد تختلف من مجتمع إلى آخر، لاسيما في المجتمعات الإسلامية وغير الإسلامية، فرئاسة ((الزوج للأسرة في الإسلام لا تنطوي على انتقاص من شخصية المرأة المدنية، كما هو الشأن في الأمم المسيحية، فالزواج في الإسلام يختلف اختلافًا جوهريًا عن الزواج في معظم أمم الغرب المسيحي في أنه لا يفقد المرأة اسمها ولا شخصيتها المدنية، ولا أهليتها في التعاقد، ولا حقها في التملك، بل تظل المرأة المسلمة محتفظة باسمها واسم أسرتها وبكامل حقوقها المدنية، وبأهليتها في تحمل الالتزامات وإجراء مختلف العقود من بيع وشراء وهبة ووصية وما إلى ذلك، ومحتفظة بحقها في التملك تملكًا مستقلًا عن غيرها))[٢٠].

وسلطة الأب مستمدة من كونه المعيل الأول للأسرة ويقوم بتوفير الأمن والاطمئنان لها، وهذا مما جعله يفرض رأيه وممارسة سلطات الضبط والقسر والزجر والعقاب على أفراد الأسرة؛ لأنه هو الذي يملك مصادر الإنتاج في الأسرة ويدير أمورها الاقتصادية والمعيشية والاجتماعية والثقافية وغيرها من النشاطات، لذا فرأي الأسرة مستمد من آرائه وكلمته هي العليا دون الأخذ في الحسبان آراء بقية أفراد الأسرة[٢١].

تكيف أفراد الأسرة: يعد تكيف أفراد الأسرة من مقومات الأمن الأسري، فتكيف الزوجين فيما بينهم له انعكاساته الإيجابية على الأبناء، وكذا تكيف الأبناء (أفراد الأسرة) فيما بينهم له انعكاساته الإيجابية على الأسرة، وكذلك تكيف أفراد الأسرة مع البيئة الاجتماعية التي تعيش فيها الأسرة، وكذا التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ أي التكيف مع الحياة السائدة في المجتمع، وفي نهاية الأمر فإن التكيف البناء يؤدي إلى أمن الأسرة واستقرارها.

(١٩) د. علي عبدالواحد وافي، الأسرة والمجتمع، (القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، ط١، دون ذكر التاريخ)، ص١٣٦.

(٢٠) د. علي عبدالواحد وافي، الأسرة والمجتمع، مرجع سابق، ص١٣٦.

(٢١) د. محمد صفوح الأخرس، نموذج لاستراتيجية الضبط الاجتماعي في الدول العربية، (الرياض: مطابع أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ط١، ١٩٩٧م)، ص٢٣٠ – ٢٣١.

ISSN : 2410-1818

تربية الأولاد التربية السليمة: إن التربية من أهم الوسائل ((لإكساب الفرد المعايير الاجتماعية والقيم والأطر المرجعية المشتركة بين الفرد والأفراد الآخرين في المجتمع))[٢٢]، لذا فتربية الأولاد، وكذا العلاقة بين أفراد الأسرة لابد أن تكون قائمة على الأسس والمبادئ الإسلامية، وأن تكون قائمة على احترام القانون العام وآداب السلوك وقواعد العرف والتقاليد الحميدة، ومستويات الذوق العام، وكذا، إرساء العلاقات المتبادلة بين أفراد الأسرة القائمة على قواعد الإخلاص والمحبة والإخاء[٢٣] والاحترام المتبادل فيما بينهم، وكذا التعامل الصادق فيما بينهم البين؛ وبينهم وبين أفراد المجتمع.

فالتربية السليمة لها دور فعال في إحساس الفرد بانتمائه للجماعة والمجتمع، بل وإبراز دوره الفعال في الحياة الاجتماعية، وهذا مما يساهم في تعزيز استقرار الفرد والأسرة والمجتمع؛ لأن الأسرة تعد الوسط أو المحيط الاجتماعي الأول الذي يعيش فيه الفرد، والأسرة هي من أهم العوامل البيئية المسببة للانحراف؛ إذا لم تراعي الأسرة تربية أبنائها التربية الصحيحة؛ لأن الأسرة هي المسؤولة عن تكوين أخلاقيات الفرد بوجه عام، وعن غرس الصفات الأخلاقية في نفسه، كالأمانة، والصدق، والإخلاص، والوفاء، والتعاطف، والتراحم وغيرها من القيم التي تغرس في نفس الفرد السلوك السوي، فتربية الأولاد لابد أن تكون مستمدة من القيم الأخلاقية والتربوية النابعة من الدين الإسلامي.

توفير الاحتياجات الأساسية لأفراد الأسرة: إن قدرة الأسرة على توفير احتياجاتها الضرورية من المواد الغذائية، والملبس، والمسكن، والأثاث، والأدوات (الأواني) المنزلية تؤدي إلى تحقيق الأمن الذاتي؛ لأن هذه الأشياء ضرورية وأساسية للإنسان، ولا تستقيم حياة الإنسان والأسرة إلا بها.

١) المواد الغذائية: إن المواد الغذائية تعد من الاحتياجات الأساسية أو الضرورية للإنسان؛ لأنه لا يستطيع البقاء على قيد الحياة إلا بها، لذا تسعى الأسرة إلى

(٢٢) د. محمد لبيب النجيحي، الأسس الاجتماعية للتربية، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط٨، ١٩٨١م)، ص٢٢٦.

(٢٣) د. محمد عبدالحليم إبراهيم، ((خطورة الأمراض النفسية على كيان الأسرة))، كتاب الأمة، (قطر: سلسلة دورية، تصدر كل شهرين عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، العدد (٨٥)، رمضان ١٤٢٥هـ)، ص١٢٠.

ISSN : 2410-1818

توفير احتياجاتها من المواد الغذائية المتمثلة في الحبوب والأرز وغيرها من المواد الغذائية التي تحافظ على حياة الإنسان ونموه.

٢) الملابس الكافية: إن الملابس حاجة أساسية لستر عورة الإنسان، وتقيه من الحر والبرد والمطر والحشرات، بحيث تكون الملابس من النوع اللائق التي تليق به وبمكانته، وأن تحافظ على حياته وصحته من الأمراض؛ كأمراض البرد أو الحرارة ... إلخ.

٣) المأوى (المسكن الكافي): المسكن هو الآخر من الحاجات الضرورية؛ بل والأساسية للإنسان والأسرة، ولابد أن يكون المسكن صحيًا وكافيًا لإيواء جميع أفراد الأسرة، وحفظ جميع ممتلكاتها؛ لأن الإنسان والأسرة بحاجة إلى الإيواء والوقاية والحماية من الحر والبرد، والمطر، والرياح، والحشرات، والحيوانات المفترسة، وكذا للجلوس والراحة، والنوم، وتستطيع الأسرة داخله أن تقوم بإعداد وطهي الطعام، وخزن جميع احتياجات الأسرة، وللحفاظ على ممتلكات الأسرة من التلف ومن السرقة ... إلخ، وكذا لتمارس فيه جميع احتياجاتها واحتياجات أفرادها، فالمسكن له دور كبير في أمن الأسرة؛ لأنه يحافظ على أمنها وحمايتها من الأخطار الطبيعية والاجتماعية.

٤) الأثاث والأدوات المنزلية الكافية.: تعد الأثاث والأدوات (الأواني) من الأشياء الضرورية للإنسان والأسرة؛ لأن الأثاث يستخدمه الإنسان والأسرة في تأثيث المسكن الذي تسكنه الأسرة ليقي أفرادها من الحر والبرد ... إلخ، وكذلك الأدوات المنزلية هي الأخرى من الأدوات التي تستخدم في إعداد وطهي الطعام ... إلخ، وهذه الأشياء تعد من مقومات أمن الأسرة.

الوضع الاقتصادي: إن للوضع الاقتصادي دورًا في مختلف جوانب حياة الأسرة وأفرادها، حيث بينت الدراسة التي أجريتها[٢٤]، أن الفائض الاقتصادي للأسرة له دور في مختلف جوانب حياة الأسرة، وذلك في الغذاء، والملبس، والمسكن، والأثاث، والأدوات المنزلية، وفي رفع المستوى التعليمي وخاصة الجامعي، وفي رفع المستوى

(٢٤) د. عزيز أحمد صالح الحسني، الفائض الاقتصادي وأثره في تغير الأسرة والمجتمع الريفي في اليمن (دراسة ميدانية لإحدى مناطق محافظة صنعاء)، (صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ط١، ٢٠٠٨م)، ص٣٢٠ – ٣٢٣، ص٣٤٥، ص٣٤٨، ص٣٥٠ - ٣٦٠.

ISSN : 2410-1818

الثقافي باقتناء الكتب والوسائل الثقافية، وكذا في ادخار الأسرة من الأموال النقدية لمواجهة احتياجاتها المستقبلية التي تتوقعها، بل وفي استثمار الأموال في النشاطات الاقتصادية الإنتاجية، لذا فالأسرة التي تتمتع بوضع اقتصادي جيد تتمتع بحياة معيشية وتعليمية وصحية جيدة، ... إلخ.

لذا، فالاكتفاء الاقتصادي الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي، وكذا تقدير الزوجة للجهود التي يبذلها الزوج في سبيل المعيشة، وتقدير الزوج للنشاط الذي تقوم به الزوجة في الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال، يؤدي إلى نجاح الحياة الزوجية[٢٥] وأمنها واستقرارها من الاضطرابات والتفكك، وهنا يجب أن لا يُغفل دور العمل في اقتصاد الأسرة؛ لأنه يحقق لها الأمن الاقتصادي، لذا فعلى أفراد الأسرة القادرين على العمل القيام به وعدم التكاسل، أو التهاون، أو الاتكالية (وأن يكون في إطار العمل المشروع، وليس المحرم)، وذلك لغرض الحصول على الدخل الاقتصادي الكافي للأسرة؛ لتعيش عيشة كريمة.

العدل والمساواة: إن مؤشرات التقدم والتطور في أي مجتمع من المجتمعات دليل على وجود العدل بين أفراده، فبالعدل تقوم روابط الأخوة وتزداد العلاقات والتكافل والتعاون فيما بينهم في توفير ما يسد احتياجاتهم من المأكل والمشرب والملبس، وكذلك يستطيع الفرد أن يستغل مجهوده وقدراته الذهنية والبدنية في الإنتاج لكسب الرزق الحلال، الذي يعود بالفائدة والخير على الفرد والأسرة والمجتمع، وبذلك يحقق السعادة والأمن والاستقرار[٢٦]؛ لأن العدل والمساواة بين أفراد الأسرة من أهم مقومات الأمن الأسري.

ولكي تحافظ الأسرة على أمنها من الانهيار والتفكك والاضطراب، لابد أن يسود بين أفرادها العدل والمساواة، لاسيما من قبل الوالدين تجاه الأبناء، وكذلك الأبناء فيما بينهم البين، الذي بهما (أي العدل والمساواة) يتحقق الإخاء والترابط والتماسك بين أفراد الأسرة، لهذا فعلى الوالدين أن لا يفرقا بين الأبناء الذكور والإناث أو بينهم

(٢٥) محمود حسن، مقدمة الخدمة الاجتماعية، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، دون ذكر الطبعة والتاريخ)، ص٢٦٥.

(٢٦) د. عزيز أحمد صالح الحسني، الأمن الاجتماعي من منظور إسلامي، (صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ط١، ٢٠١٠م)، ص١٧١ – ١٧٢.

ISSN : 2410-1818

البين، وأن يعاملوهم، بل وينظروا إليهم نظرة عدل ومساواة؛ لأن المعاملة العادلة بين الأبناء والبنات تحافظ على كيان الأسرة من التفكك والاضطراب، والعكس من ذلك، قد تؤدي المعاملة الغير عادلة إلى خلق الصراع والتفكك وانهيار الأسرة.

التماسك والترابط بين أفراد الأسرة: يعد التماسك والترابط في محيط الأسرة من العناصر المقومة للأمن الأسري، حيث يؤدي تهيئة الجو العاطفي بين أفراد الأسرة، إلى التماسك والترابط فيما بين أفرادها، بحيث يخلق تعاطف الآباء والأمهات جوًا من: ((التعاطف والتراحم والتودد، وهذه العواطف الإيجابية تؤدي بدورها إلى إيجاد جو من الإخاء والمودة، والتماسك بين أفراد العائلة، وتنتقل منها بالتالي إلى أفراد المجتمع؛ مما يساعد على تحقيق التماسك والترابط الاجتماعي بين أبناء المجتمع على نطاق عام))[٢٧].

توفير الحماية لأفراد الأسرة: الأسرة مسؤولة عن توفير الحماية لأفرادها، الحماية الكاملة (الجسمانية، والصحية، والوقائية، والنفسية، والاقتصادية، ... إلخ)، بما في ذلك الدفاع عن الحرية، لهذا فالأسرة تقوم بتوفير ((الاستقرار والأمن والحماية لكافة أعضائها؛ بغية أن تكون تلك الاتجاهات ودوافعها نابعة من استجابات إيجابية للأبعاد التي تحكم الجماعة والمجتمع في آن واحد))[٢٨]، والجدير بالذكر هنا أن الحماية عملية مستمرة، حيث يقوموا الآباء بحماية أبنائهم حتى يكبروا، وعندما يصبح الآباء كبارًا في السن يقوم الأبناء بحماية آبائهم ورعايتهم الرعاية الكاملة.

لذا، فالأسرة توفر الحماية لأفرادها من الاعتداء على حياتهم وأعراضهم من أقرانهم البشر، ومن الحيوانات المفترسة، وكذا توفير وسائل الوقاية التي تقيهم من الأمراض وتحافظ على صحتهم، وتوفير المصادر الاقتصادية للدخل؛ لكي تحافظ الأسرة على الدخل الاقتصادي الكافي لمواجهة احتياجاتها الاستهلاكية، كالغذاء، والملابس، والصحة، والتعليم، والأثاث، والأدوات المنزلية، والسكن، وكذلك

(٢٧) د. صلاح العبد، علم الاجتماع التطبيقي وتنمية المجتمع العربي، (القاهرة: مطابع رقم (٢) لمؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، دون ذكر الطبعة والتاريخ)، ص١٥٠ – ١٥١.

(٢٨) د. جبارة عطية جبارة والدكتور السيد عوض علي، المشكلات الاجتماعية، (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠٨م)، ص١٩٢.

ISSN : 2410-1818

القضاء على البطالة والفقر، وغيرها من الوسائل الحِمائية التي تحافظ على كيان الأسرة وأمنها واستقرارها من الاضطراب والتفكك.

التزام الأسرة بالقيم والقوانين والأنظمة السائدة في المجتمع: إن التزام أفراد الأسرة بقيم المجتمع وقوانينه وأنظمته السائدة ينعكس إيجابًا على السلوك والممارسة في الواقع المعاش، وهذا يعني اجتماعيًا: ((سلسلة من القيود والارتباطات التي يفرضها المجتمع حضاريًا وثقافيًا، وهذه القيود منها ما هو مكتوب، كالتشريع والقانون، ومنها ما هو غير مكتوب، مثل الأعراف، والتقاليد، والعادات التي يمارسها المجتمع))[٢٩]، وبذلك الالتزام يحقق للأسرة أمنها واستقراراها في إطار المجتمع الذي هي جزء لا يتجزأ منه.

مواجهة المشكلات والأحداث اليومية: يرافق الحياة اليومية بعض المشكلات التي قد تعاني منها الأسرة؛ فتصاب في بعض الأحيان بالقلق والتوتر والأزمات النفسية[٣٠]، وهذا يؤدي إلى انعكاسات سلبية على حياة الفرد والأسرة، فكلما كان الفرد قادرًا على مواجهة المشكلات والأحداث اليومية التي يتعرض لها، أو تتعرض لها الأسرة ومعالجتها بطريقة سوية، كان لذلك انعكاساته الإيجابية على الأمن الفردي والأمن الأسري.

ومن المعلوم أن الفرد القادر على مواجهة المشكلات والأزمات النفسية والقلق والخوف، والصراع الداخلي والخارجي، يدل دلالة واضحة على أن الفرد يتميز بإرادة قوية؛ لأن الشخص ضعيف الإرادة يعجز عن التحكم في رغباته وشهواته واحتياجاته، بل ويعجز عن التحكم في انفعالاته وعواطفه المضادة للمجتمع، كما أنه لا يستطيع مواجهة الصعوبات التي تصادفه في حياته، فيصبح عرضة للأمراض النفسية[٣١]، وبذلك قد ينعكس سلبًا على أمنه الذاتي بشكلٍ خاص وعلى أمن الأسرة بشكل عام.

(٢٩) د. إبراهيم ناصر، علم الاجتماع التربوي، (بيروت: دار الجيل، ط١، ١٩٩٢م)، ص٢٨١.
(٣٠) لمزيد من الاطلاع انظر: محمد السيد الهابط، التكيف والصحة النفسية، مرجع سابق، ص٢٠١.
(٣١) محمد السيد الهابط، التكيف والصحة النفسية، مرجع سابق، ص١٩٧.

ISSN : 2410-1818

الضبط الأسري: إن الأسرة أول سلطة تُسند إليها مسؤولية الضبط الاجتماعي؛ لأنها أول وسط اجتماعي يحيط بالطفل ويقوم بتنشئته وترويضه والتأثير عليه، وهي التي تقوم بوظيفة التربية المقصودة للطفل[٣٢]، فحين تتوفر في بيئة الأسرة ((مقومات التماسك، والتوازن والتفاعل الاجتماعي الرشيد، والاشباع المادي والعاطفي ...، حينئذ تكون مثل هذه المقومات مرشحة لتلعب دورًا إيجابيًا في الضبط الاجتماعي لأبنائها))[٣٣].

لهذا، فالأسرة تعد المؤسسة الأولى الضابطة لأبنائها، حيث ((يتعرض الطفل في بدء حياته لمحددات المسموح والمحظور، والصواب والخطأ، والموافقة والرفض، والحقوق والواجبات، والمستويات الأولية للمسؤولية، ففي الأسرة يبدأ الطفل يتعلم النظام بحدود تختلف من أسرة إلى أخرى باختلاف المتغيرات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية ... إلخ))[٣٤]. كما تقوم الأسرة بتربية الأولاد على معرفة الحلال، والحرام، وما الواجب فعله، وما المنهي عنه، فالتنشئة الأسرية تعد القاعدة الأساسية للضبط الاجتماعي.

فالأسرة تؤدي دورًا مهمًا في عملية الضبط الاجتماعي، من خلال وظائفها المتعددة في التربية والتنشئة وتأهيل الأفراد تأهيلًا اجتماعيًا منذ بداية حياتهم؛ ليتمكنوا من اكتساب عضويتهم في المجتمع، وتنظيم أدوارهم الاجتماعية الإيجابية المختلفة، وتحقيق رغباتهم المشروعة[٣٥] وليس المحرمة.

كما تساعد الأسرة أبناءها في تحصين أنفسهم من الوقوع في مزالق الخطأ والانحراف عن الأنظمة والقوانين والقيم السائدة في المجتمع ... إلخ، منذ المراحل الأولى في حياة الطفل، فالتنشئة الأسرية تعد القاعدة الأساسية للضبط الاجتماعي، والضبط يحافظ على الأسرة ومقوماتها من التفكك والانهيار من ناحية، وكذا المحافظة على

(٣٢) د. مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، الكتاب الثاني، المدخل إلى علم الاجتماع، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ط٥، ١٩٩٣م)، ص٣٢٠.

(٣٣) أ.د. السيد سلامة الخميسي، الضبط الاجتماعي في المجتمع العربي من منظور تربوي، (الرياض: مكتبة الرشد ناشرون، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م)، ص٣١٦.

(٣٤) أ.د. السيد سلامة الخميسي، الضبط الاجتماعي في المجتمع العربي من منظور تربوي، مرجع سابق، ص٨٦، ص٣١٥.

(٣٥) د. محمد صفوح الأخرس، نموذج لاستراتيجية الضبط الاجتماعي في الدول العربية، مرجع سابق، ص٦٩.

ISSN : 2410-1818

النظام الاجتماعي السائد في المجتمع ككل؛ والحرص عليه من عوامل الانحراف من ناحية أخرى.

خلاصة: يتضح من كل ما سبق أن الأمن الأسري له مقومات عدة على المستوى الداخلي للأسرة (البيئة الداخلية)، وهذه المقومات تشكل منظومة متكاملة تؤثر وتتأثر فيما بينها؛ لتحافظ على كيان الأسرة وأمنها الذاتي (الداخلي) فمثلًا، التعاون والتفاعل بين أفراد الأسرة له أثره الإيجابي على المقومات الداخلية الأخرى، حيث يؤثر على الوضع الاقتصادي للأسرة، وعلى التماسك والترابط بين أفرادها، وفي توفير الاحتياجات الأساسية، ... إلخ، وكذا الوضع الاقتصادي للأسرة له أثره الإيجابي على المقومات الداخلية الأخرى، لاسيما على التعاون والتفاعل، وعلى التماسك والترابط، ... إلخ وهكذا، والعكس من ذلك فإن هذه المقومات تؤثر وتتأثر فيما بينها سلبًا، فمثلًا في حالة عدم التعاون والتفاعل بين أفراد الأسرة، فإن ذلك يؤثر سلبًا في المقومات الداخلية الأخرى، كالجانب الاقتصادي، وفي التماسك والترابط، وفي التوافق والانسجام، ... إلخ.

المطلب الثاني: المقومات الخارجية

سيتركز الحديث في هذا الموضوع على المقومات الخارجية للأمن الأسري، والمقصود بها هنا المقومات المتمثلة في البيئة الخارجية للأسرة، وهي مقومات عدة، لا يتسع المجال هنا لذكرها، ومن أهمها بإيجاز ما يأتي:

الوضع الاقتصادي للمجتمع والدولة: إن للدخل الاقتصادي المرتفع لدى المجتمع والدولة أهميته؛ لأنه يؤدي إلى زيادة النشاطات الاقتصادية والاتجاه نحو الاستثمار في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية، والصحية، والتعليمية، وغيرها، ومن ثم القضاء على الأزمات الاقتصادية، كالبطالة والفقر. بالإضافة إلى أن الوضع الاقتصادي المرتفع لدى المجتمع والدولة ينعكس إيجابًا على الحياة المعيشية على مستوى الأسرة والمجتمع[٣٦]؛ لأن أي خلل في الجانب الاقتصادي للمجتمع والدولة يؤثر سلبًا على الوضع الاقتصادي للأسرة؛ وبالتالي يؤثر سلبًا على الأمن المعيشي للأسرة وعدم الاطمئنان.

(٣٦) لمزيد من الاطلاع، انظر: د. عزيز أحمد صالح الحسني، الأمن الاجتماعي من منظور إسلامي، مرجع سابق، ص١٢٥ - ١٣٢.

ISSN : 2410-1818

المشاركة والتفاعل بين الأسرة والمجتمع: إن أسلوب المشاركة والتفاعل بين فئات المجتمع يؤدي إلى خلق نوع من ((التأثير والتأثر، أو الأخذ والعطاء بين شخصين أو جماعتين، وقد يكون مباشرًا؛ أي وجهًا لوجه، وقد يحصل بشكل غير مباشر))[٣٧]. والتفاعل الاجتماعي عملية ((يرتبط بها أفراد المجتمع بعضهم ببعض ارتباطًا عقليًا وعاطفيًا، اجتماعيًا وثقافيًا، ماديًا ومعنويًا، بحيث يرضى كل منهم عن سلوك الآخر في إطار سلوكي عام مقبول من الجماعة))[٣٨]. فالتفاعل الاجتماعي عملية يرتبط بها أفراد المجتمع بعضهم ببعض ارتباطًا وثيقًا؛ لأن الإنسان اجتماعي لا يستطيع العيش بمفرده؛ وإنما يحب العيش مع الجماعة والمجتمع ويتفاعل معهم في كل شؤون الحياة التفاعل الاجتماعي البناء (الإيجابي).

لذا، فالأسرة لابد أن يكون لها دور في المجتمع، وذلك بمشاركة المجتمع في المشروعات العامة التي تهم الأسرة والمجتمع، وأن تحافظ عليها وتتفاعل مع أفراد المجتمع في كل شؤون الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ... إلخ، وكذلك المجتمع هو الآخر لابد أن يشارك ويتفاعل مع الأسرة، لهذا فالإنسان لابد أن يقوم بدور فعال في المجتمع، وذلك بحسب القدرات الشخصية والإمكانات المادية التي يملكها؛ لأن المشاركة والتفاعل بين الأسرة والمجتمع يحافظ على الحياة الاجتماعية واستقرارها.

الاستقرار السياسي: لعل من الأهمية بيان المقصود بالاستقرار السياسي الذي يعني: ((السلام الاجتماعي بين أفراد المجتمع، والانتظام في السلوك، واتباع القوانين والأنظمة - فيسود الوفاق ويشيع الأمن بينهم - والإدراك الواعي للحقوق والواجبات بين أفراد المجتمع))[٣٩]، وبناءً على ذلك فإن الاستقرار السياسي هو: استقرار الحياة السياسية؛ نتيجة شيوع الأمن بين أفراد المجتمع والأمة، نظرًا للجهود والتدابير التي قام بها أفراد المجتمع والفئات الاجتماعية المختلفة أو الأمة، في جميع الجوانب السياسية،

(٣٧) د. معن خليل عمر، البناء الاجتماعي أنساقه ونظمه، (الأردن: عمان، دار الشروق للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٢م)، ص٨٣.

(٣٨) د. إبراهيم ناصر، علم الاجتماع التربوي، مرجع سابق، ص١٠٢.

(٣٩) عبدالله أحمد صالح الحسني، التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في اليمن ١٩٩٠ -٢٠٠٣م، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى قسم البحوث والدراسات السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، (القاهرة)، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، ص٣٢.

ISSN : 2410-1818

إحساسًا منهم في سبيل تحقيق الاستقرار؛ لأنه المدخل الرئيس للتنمية الشاملة المستدامة ...، أما في حالة عدم الاستقرار؛ أي عند وجود الاضطرابات والفوضى في المجتمع، فإن هذا بلا شك له انعكاساته السلبية على المجتمع وعلى التنمية، أيًا كان نوعها سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية ... إلخ.

والاستقرار السياسي لأي مجتمع من المجتمعات أو دولة من الدول لا يتم إلا عبر حكم عادل؛ يعمل على توفير أسباب الطمأنينة والاستقرار الحياتي والاجتماعي والاقتصادي ...، بل يعد أمرًا أساسيًا في حفظ المجتمع من الاهتزاز أو الخلل الذي يزعزع الحياة الاجتماعية والأسس التي تقوم عليها، والعكس من ذلك فإن الفوضى تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وهذا يولد الفرقة والتباعد بين الناس حتى أنهم يشعرون بالخوف والقلق على حياتهم وحاضرهم ومستقبلهم(٤٠).

لذا، فالاستقرار السياسي هو الذي يهيئ المناخ الملائم للمجتمع لوضع وتنفيذ خطط التنمية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ... إلخ، بل له أهميته في حياة الفرد والأسرة والمجتمع والدولة؛ لأنه يؤدي إلى تحريك - أو بمعنى حركة - الحياة الاجتماعية لدى الفرد والأسرة والمجتمع في جميع الاتجاهات وفي جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ... إلخ، وكذلك الدولة هي الأخرى في حالة الاستقرار السياسي تقوم بوضع الخطط التنموية وتنفيذها في جميع المجالات التنموية، والعكس من ذلك ففي حالة عدم الاستقرار السياسي يسود الفرد والمجتمع والدولة الاضطراب والفوضى وينعكس سلبًا على عملية التنمية، وعدم الاستقرار السياسي في أي مجتمع من المجتمعات أو دولة من الدول يرجع إلى خلل في النظام السياسي، لاسيما في المؤسسات السياسية، مثل ضعف أو عدم مشاركة المجتمع في الحكم والاستبداد وانتشار الفساد والتسلط والظلم ... إلخ.

الاستقرار الاجتماعي: إن الاستقرار الاجتماعي يعطي صورة واضحة لتماسك النسيج الاجتماعي، ولهذا يرى أحد الباحثين أنه: ((استمرار الأنماط الاجتماعية والثقافية في الجماعة، أو المجتمع دون أي تغيير مفاجئ أو جذري في أي جانب من جوانب هذه

(٤٠) د. مصطفى العوجي، الأمن الاجتماعي، مقوماته، تقنياته، ارتباطه بالتربية المدنية، (بيروت: مؤسسة نوفل، ط١، ١٩٨٣م)، ص٨٨ - ٨٩.

ISSN : 2410-1818

الأنماط، كما أن المجتمع يعتبر مستقرًا وليس ساكنًا إذا كانت تحدث فيه التغيرات تدريجيًا، وذلك من أجل التكيف لباقي مظاهر البناء الثقافي والاجتماعي والتجديدات المناسبة دون أي خللٍ يؤدي إلى تفكك المجتمع))[٤١].

فالاستقرار الاجتماعي هو استقرار الحياة الاجتماعية اليومية، من أي اضطرابات أو خلل فيها، وذلك بشعور أفراد المجتمع بسيادة العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وتوافر سبل الحياة المعيشية الكريمة، وتوافر الخدمات العامة، كالصحة والكهرباء وغيرها، وتوافر الاحتياجات في الأسواق المحلية، وغير ذلك من الأشياء التي تساهم في الاستقرار الاجتماعي، والعكس من ذلك في حالة عدم سيادة العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وانتشار الفساد والانحرافات السلوكية الإجرامية، والحروب والنزاعات المسلحة كما هو حاصل حتى كتابة هذه الأسطر في اليمن وسوريا وليبيا، والمشكلات الاقتصادية، كانتشار البطالة والفقر وارتفاع الأسعار مقابل انخفاض دخل الفرد، وكذا عدم الاستقرار السياسي أو في حالة الاضطرابات السياسية، وكذلك التلوث البيئي، وغير ذلك من الأسباب التي تؤدي إلى الاضطراب والفوضى، ومن ثم يشعر الفرد والأسرة والمجتمع بالخوف والقلق وعدم الاطمئنان، وذلك بسبب ما يسود المجتمع من الخلل والاضطرابات التي تؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي.

توافر الخدمات العامة: إن توافر الخدمات العامة، كالكهرباء، والاتصال، والمؤسسات التعليمية والصحية، وكذا توافر وسائل النقل وغيرها من الخدمات العامة الأخرى التي تخدم الأسرة والمجتمع في مختلف جوانب الحياة والارتقاء بها، تُشعر الفرد والأسرة والمجتمع بالاطمئنان والاستقرار النفسي والاجتماعي، فعلى سبيل المثال الكهرباء قد أصبحت في الوقت الحاضر لها أهميتها؛ لأنها تدخل في عملية الإنتاج الاقتصادي، كتشغيل مكائن مصانع إنتاج حليب الأطفال، والعلاج، والأدوات الصحية والمنزلية ... إلخ، وكذا تشغيل الأجهزة والمعدات الطبية في المستشفيات والمراكز الصحية، وتشغيل مكائن ورش الحديد والنجارة ... إلخ، وكذلك في إنارة

(٤١) د. إبراهيم ناصر، التنشئة الاجتماعية، (عمان: دار عمار للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٤م)، ص٣٠٩. وللمزيد انظر: د. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص٣٩٦.

ISSN : 2410-1818

المنازل والمصانع والمتاجر والمستشفيات ... إلخ، وكل ذلك ينعكس على استقرار حياة الفرد والأسرة والمجتمع وتنميته وتطويره.

توافر احتياجات الأسرة في الأسواق المحلية: يعد توافر احتياجات الأسرة في الأسواق المحلية مقومًا من مقومات الأمن الأسري؛ لأن الأسرة وأفرادها لا يستطيعون أن يفوا بجميع احتياجاتهم، لذا فتوافر احتياجات الأسرة في الأسواق المحلية من المواد الغذائية، والملابس، والأدوات الصحية، والعلاج، والمشتقات النفطية، والوسائل التعليمية، والأثاث والأدوات والأواني المنزلية، ووسائل النقل، ... إلخ، تحقق للفرد والأسرة والمجتمع الأمن والطمأنينة والاستقرار.

العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع: تعد العدالة الاجتماعية من أهم مبادئ المساواة بين أفراد المجتمع؛ لأنها تقضي على التفاوت بين فئات المجتمع الواحد وتؤدي إلى ((تدعيم المبادئ الأخلاقية وتحقق لأفراد المجتمع مساواة حقيقية لا شكلية في جميع الحقوق، وتزيد من احترام العمل، كما تعمق بين أفراد المجتمع أواصر المحبة والاحترام المتبادلة، وتقوم العدالة الاجتماعية على أساس تعاون أفراد المجتمع وعلى تكافؤ الفرص أمام الجميع بغض النظر عما بينهم من فروق ...، بحيث يتاح لكل عضو الفرص المناسبة لاستعداداته وقدراته وعطائه))[٤٢].

لذا، فعندما يشعر الفرد بأن له مكانة في المجتمع، وأن المجتمع يتعاون معه، وعندما يتحقق مبدأ تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع دون تمييز؛ بغض النظر عن المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي، أو الثقافي، أو بين غني وفقير، أو بين حاكم ومحكوم، أو بين مثقف وأمي ... إلخ، فإن ذلك ينعكس إيجابيًا على أمن الفرد وأسرته؛ لأنه يحقق الترابط والتماسك والانسجام بين أفراد المجتمع.

لهذا، فإن العدالة عندما تسود جميع أفراد المجتمع في جميع المجالات، فإنها تعمق العلاقات والتفاعلات بين أفراد المجتمع في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية، والقضائية، والاجتماعية ... إلخ، وبذلك يتحقق الأمن والاطمئنان لدى

(٤٢) د. إبراهيم ناصر، علم الاجتماعي التربوي، مرجع سابق، ص١١٢.

ISSN : 2410-1818

الفرد والأسرة والمجتمع؛ وينعكس ذلك على المجالات التنموية التي تساهم في تقدم وتطور المجتمع.

توافر الأمن بين أوساط المجتمع: إن أمن الأسرة وأفرادها مرتبط بأمن المجتمع، سواء في المدينة أم القرية أم في الطرقات، أم أثناء السفر إلى خارج الدولة، حتى لا تتعرض حياة الإنسان إلى أي أذى أو خطر، كما يشمل الأمن الممتلكات بحيث لا تتعرض إلى السرقة أو السلب أو التلف أو غير ذلك من التهديدات التي تهدد حياة الإنسان أو ممتلكاته، فعلى سبيل المثال لا الحصر، إذا كان الأمن يسود المدينة ولا يوجد فيها ما يخل بأمنها واستقرارها، فإن ذلك ينعكس إيجابًا على أمن الأسرة وأفرادها، وبتوفر الأمن يستطيع الأفراد قضاء حوائجهم وأداء أعمالهم الإنتاجية والعلمية وغيرها دون خوف أو تهاون، والعكس من ذلك في حالة الخوف على الحياة أو الممتلكات من التعرض لأي أذى أو خطر ما، كالسلب أو النهب أو السرقة أو في حالة النزاع المسلح ... إلخ، فإن ذلك يؤدي إلى الإحجام عن التنقل إلى الأماكن الأخرى، وذلك بسبب الاضطرابات أو الخلل الأمني الموجود فيها وعدم الاستقرار، وخير مثال على ذلك ما هو موجود حاليًا في اليمن وسوريا وليبيا.

الضبط الاجتماعي: إن الضبط الاجتماعي يحقق عملية الانضباط المجتمعي التي من خلالها يعيش المجتمع في سعادة وأمن وسلام، ووفاق ووئام، لهذا فهو ((ضرورة لازمة لاستقرار النظم والمؤسسات الاجتماعية ولضمان استمرار فاعليتها، على صورة تحفظ الشكل البنائي والهيكل الوظيفي للجماعة وفئاتها وطوائفها))[٤٣]، لذا فالضبط الاجتماعي يؤدي وظيفته ((من خلال السلطات وغيرها من الأدوات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية لإقرار النظام، حيث يؤدي الضبط إلى إيجاد وتطوير القواعد العامة التي تحدد مستويات السلوك المقبول والمتوقع من المجتمع التي يتعلمها الفرد عندما يلاحظ أنماط السلوك التوافقي الإيجابي بين الجماعة، وعندما يرى النتائج والعواقب السلبية المترتبة على الخروج عن هذه القواعد العامة أو انتهاك النظام في المجتمع))[٤٤].

(٤٣) د. إبراهيم ناصر، التنشئة الاجتماعية، مرجع سابق، ص١٦٨.

(٤٤) أ.د. السيد سلامة الخميسي، الضبط الاجتماعي في المجتمع العربي من منظور تربوي، مرجع سابق، ص١٨٣.

ISSN : 2410-1818

فالضبط الاجتماعي يعمل على حماية النظام الاجتماعي من أي تهديدات داخلية أو خارجية، وهذه الحماية تتمثل في شكل التزام واحترام مبادئه وأهدافه في العلاقات والتفاعلات والتعامل مع الآخرين بشفافية ومن خلال ممارسة أنشطته في الحياة الاجتماعية، كما يعمل الضبط على المحافظة على التضامن الاجتماعي المتمثل في تعميق التآزر والتضامن والتضافر بين أفراد المجتمع، وعدم التفكير في تهديد أو إيذاء المجتمع بانحرافات سلوكية وخروقات قانونية ... إلخ، وكذا يعمل الضبط على وقاية أفراد المجتمع من الانخراط والانزلاق في مهاوي الانحراف والإجرام(٤٥).

لذا، فالضبط الاجتماعي له أهميته؛ لأنه يحقق الأمن والاستقرار للفرد والأسرة والمجتمع والدولة، والالتزام بالضبط الاجتماعي يعني احترام الإنسان للنظام الاجتماعي والعمل وفقًا لأحكامه ولوائحه الصحيحة التي يعود احترامها بالخير على الفرد والأسرة والمجتمع والدولة، وفي حالة غياب أو ضعف الضبط الاجتماعي قد يسود المجتمع الخوف والاضطراب؛ مما يؤدي إلى زعزعة الأمن والاستقرار.

خلاصة: يتضح من كل ما سبق أن الأمن الأسري له مقومات عدة على المستوى الخارجي للأسرة (البيئة الخارجية)، وهذه المقومات تشكل فيما بينها منظومة متكاملة تؤثر وتتأثر فيما بينها لتحافظ على كيان وأمن المجتمع، فمثلًا: الاستقرار السياسي له أثره الإيجابي على المقومات الأخرى، حيث يؤثر على الاستقرار الاجتماعي، وعلى الجانب الاقتصادي، وعلى توافر الخدمات العامة، ... إلخ، وكذا الوضع الاقتصادي المرتفع للمجتمع له أثره الإيجابي على المقومات الخارجية الأخرى للأمن الأسري، وذلك على الاستقرار السياسي، والاستقرار الاجتماعي، ... إلخ وهكذا، والعكس من ذلك، فإن المقومات الخارجية تؤثر وتتأثر فيما بينها سلبًا، فمثلًا في حالة عدم الاستقرار السياسي، فإن ذلك يؤثر سلبًا في المقومات الخارجية الأخرى للأسرة، في الاستقرار الاجتماعي، وفي الجانب الاقتصادي، وفي توافر الخدمات العامة، ... إلخ؛ لأن الأسرة جزء من المجتمع، لذا فالمقومات الخارجية لها انعكاساتها الإيجابية أو السلبية على المجتمع، وبذلك تنعكس على الأمن الأسري،

(٤٥) أ.د. معن خليل العمر، الضبط الاجتماعي، (الأردن: عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م)، ص١٨٤ - ١٨٥.

ISSN : 2410-1818

ولا يمكن أن يتحقق الأمن الأسري إلى بتحقيق المقومات الخارجية؛ لأنه لا يمكن الفصل بينهما.

المبحث الثالث: معوقات الأمن الأسري

يتضمن هذا المبحث أهم المعوقات التي تؤثر سلبًا في حياة وأمن الأسرة، أو بمعنى آخر التي تكدر صفو حياة وأمن الأسرة واستقرارها، وهذه المعوقات ذات شقين، أحدهما المعوقات الداخلية؛ أي النابعة من داخل نطاق الأسرة، والأخرى المعوقات الخارجية؛ أي النابعة من البيئة الخارجية، وهذه المعوقات تختلف من أسرة إلى أخرى، ومن مجتمع إلى آخر. وسيتم الحديث عنها بالتفصيل على النحو الآتي:

المطلب الأول: المعوقات الداخلية التي تؤثر سلبًا في الأمن الأسري

تتمثل أهم المعوقات الداخلية في المشكلات الأسرية، والإسراف في الإنفاق، والتقصير في تربية الأبناء وفي عملية الضبط، وهذه المعوقات على سبيل المثال وليس الحصر، كالآتي:

المشكلات الأسرية: إن المشكلات الأسرية متعددة ومتشعبة ولا يمكن حصرها هنا، وإنما على سبيل المثال، فإنها تتمثل في سوء التفاهم بين الآباء في تربية الأبناء، والتفكك الأسري، وذلك بسبب فقدان أحد العائلين أو كليهما، والطلاق، والصراع داخل الأسرة، وسوء التوافق بين أفراد الأسرة، وفشل الوالدين في تربية الأبناء، وضعف القيادة الأسرية، والعلاقة السيئة بين الأبناء، ... إلخ، وكذلك من المشكلات الأسرية المشكلات الاقتصادية، وغير ذلك – وبما أن المجال لا يتسع لذكرها جميعاً -لذا سيتركز الحديث على أهمها، وذلك على النحو الآتي:

١) سوء التفاهم بين الآباء في تربية الأبناء: قد يؤدي سوء التفاهم أثنا تربية الأبناء إلى نتائج سلبية تترك آثارًا غير طيبة لدى الطفل، وبما أنه يرتبط بأبوية ارتباطًا كبيرًا، فإنه ((يشعر بالأمن والطمأنينة، كما أنهما يمثلان بالنسبة له السند المادي والعاطفي، فإذا كانت العلاقة بينهما يسودها الحب والوفاق والفهم المتبادل، خاصة فيما يتعلق بالسياسة التي يتبعانها في تربية الأبناء، فإن هذا يترك أثرًا طيبًا على تكوين شخصية الأبناء وعلى صحتهم النفسية، أما إذا كانت

ISSN : 2410-1818

العلاقة تسودها الكراهية والخلاف وسوء التفاهم واختلفت سياسة كل منهما في طريقة تربية الأبناء (كأن يميل أحدهما إلى التدليل والآخر إلى القسوة) فعادة ما يشعر الأطفال بالقلق وعدم الشعور بالأمن، مما يكون له أثره السيئ على سلوكهم وصحتهم النفسية))[٤٦] ، لذا فإن سوء التفاهم بين الآباء له انعكاساته السلبية على الأبناء في السلوك وفي العلاقات بين أفراد الأسرة، وقد ينعكس ذلك على المجتمع، وهذا مما يشكل عائقًا في أمن الأسرة.

٢) التفكك الأسري: إن ظاهرة التفكك الأسري تعد من أخطر الظواهر الاجتماعية التي تعاني منها العديد من المجتمعات، وقد أشار أحد الباحثين أن ذلك يعود إلى: ((أسباب وعوامل متعددة ومتشابكة ومتداخلة يصعب حصرها، فثمة عوامل دينية واقتصادية واجتماعية ونفسية وسياسية وقيمية وفكرية واستعمارية وغيرها تهيئ أسباب التفكك الأسري وقد تؤدي إليه))[٤٧]. وقد ذكر أحد الباحثين – أيضًا - أن الانهيار الفيزيقي للأسرة والذي يقصد به: ((فقد أحد العائلين أو كليهما، سواء بالوفاة أم السجن أم المرض الطويل، كذلك يقصد به تفكك الروابط العائلية بالطلاق أو الهجر أو الانفصال، كذلك العجز عن الكسب سواء بالبطالة أم التقاعد، فهذه العوامل تكون سببًا في أن ينهار أحد الأركان الأساسية للأسرة))[٤٨].

كما أن من الأسباب التي تؤدي إلى تفكك الأسرة وانهيارها التعاسة الزوجية، والخلاف بين الزوجين، والصراع داخل الأسرة، وضعف الوازع الديني - الإسلامي - لدى الآباء والأبناء، وضعف أو فقدان سلطة الوالدين، أو ضعف أو عجز من يقوم بتربية الأولاد، وكذا في عملية ضبط أفراد الأسرة، وذلك في حالة فقدان الوالدين أو أحدهما أو كليهما، بالإضافة إلى ضعف مراقبة الأولاد من قبل الوالدين أو من يقوم بتربيتهم، وكذا من الأسباب أن أحد أفراد الأسرة يسعى إلى

(٤٦) محمد السيد الهابط، التكيف والصحة النفسية، مرجع سابق، ص١٦٧.

(٤٧) أ.د. شادية التل، ((من أسباب التفكك الأسري))، كتاب الأمة، (قطر: سلسلة دورية، تصدر كل شهرين عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، العدد (٨٥)، رمضان ١٤٢٢هـ)، ص٣٤.

(٤٨) محمود حسن، مقدمة الخدمة الاجتماعية، مرجع سابق، ص٤٣٩.

ISSN : 2410-1818

تحقيق مصلحته الشخصية وتفضيلها على مصلحة الأسرة، وغيرها من الأسباب التي تؤدي إلى التفكك الأسري.

وجميع هذه الأسباب تؤدي إلى عدم توفير الأجواء المناسبة والباعثة على الأمن لدى الفرد والأسرة، سواء فيما يتعلق بإشباع الحاجات المادية التي يحتاجها أفراد الأسرة أم غيرها، لذا فإن التفكك الأسري قد يكون ناتجًا عن سبب واحد أو نتيجة لأسباب عدة، وهذا التفكك يؤثر سلبًا على عملية الضبط الاجتماعي، مما يؤدي إلى خللٍ في الأمن الأسري.

٣) سوء الوضع الاقتصادي للأسرة: إن الوضع الاقتصادي المتردي يمثل إحدى المشكلات التي تواجه الأسرة؛ حيث يعد العامل الاقتصادي ((من أهم العوامل في حياة الأسرة ...، فعدم توافر الموارد الاقتصادية الكافية يجعل الأسرة عاجزة عن أداء وظائفها، مما قد يترتب عليه ظهور صراع بين أفرادها، وقد تتوافر الموارد الاقتصادية، ولكن يختلف الزوجان في طرائق الإنفاق وفي الأمور المتعلقة بميزانية الأسرة الذي من شأنه أن يؤدي إلى الصراع داخل الأسرة))[٤٩].

وسوء الوضع الاقتصادي يرجع إلى: البطالة بسبب قلة فرص العمل أو قلة الخبرة المهنية، أو بسبب فقدان أو عجز عائل الأسرة عن القيام بأداء العمل، أو بسبب قلة الموارد الاقتصادية التي تملكها الأسرة، أو غيرها من الأسباب التي تؤدي إلى تردي الوضع الاقتصادي (أو حدوث أزمة اقتصادية) للأسرة، وهذا مما يؤدي إلى انخفاض دخل الفرد والأسرة، فينعكس ذلك على الشعور بالأمن الاقتصادي للفرد والأسرة؛ حيث يصبح الفرد والأسرة عاجزين عن توفير الاحتياجات المادية للأسرة، كما أن صعوبة الحصول على احتياجات وضروريات الحياة المعيشية، تؤثر سلبًا في تماسك الأسرة وتفاعلها وترابطها وتكاملها.

٤) البطالة: إن ظاهرة البطالة تعد من المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها شرائح اجتماعية متعددة ومتنوعة، باعتبار البطالة فائضًا في قوة العمل، والبطالة هي: ((نتاج للأزمة الاقتصادية المجتمعية، وتتراوح بين البطالة الموسمية بالقرية، أو

(٤٩) د. سامية مصطفى الخشاب، النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، (القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ط١، ٢٠٠٨م)، ص١٥٣ – ١٥٤.

ISSN : 2410-1818

البطالة نتيجة تفتيت الملكية الزراعية وزيادة عدد السكان، وكذلك العوامل الطاردة من القرية إلى المدينة، حيث الدخول لسوق العمل مع عدم التأهيل المناسب (أي نقص المهارات الفنية) للعمل، والبطالة في المدينة نتاج الميكنة والتحولات الاقتصادية والهيكلة، وزيادة أعداد الخريجين، وعدم توافر فرص عمل مناسبة مع الزيادة السكانية، والرغبة في الدخول في سوق العمل))[٥٠].

لذا، فالبطالة تؤثر تأثيرًا مباشرًا في انخفاض الدخل الاقتصادي للأسرة، وهذا بلا شك يؤدي إلى الفقر، والفقر يؤدي إلى عجز الأسرة عن اشباع احتياجاتها؛ مما ينعكس سلبًا على حياة الأسرة وأفرادها، وذلك في الجانب الغذائي، والسكني، والصحي، والتعليمي، ... إلخ، وهذا يؤثر سلبًا في تماسك وترابط أفراد الأسرة واستقرارها.

الإسراف في الإنفاق: الإسراف هو: تجاوز الحد المعقول في كل شيء بحسبه، فعلى سبيل المثال الإسراف في الإنفاق في حفلات الأعراس، وفي العزاء في حالة الوفاة، والإفراط في شراء الأجهزة الإلكتروني غير الضرورية، ... إلخ، وقد تبين من نتائج الدراسة التي أجريتها عن (الفائض الاقتصادي وأثره في تغير الأسرة والمجتمع الريفي في اليمن ...)، بأن الإنفاق الإسرافي يؤدي إلى آثار سلبية اقتصادية واجتماعية وثقافية على مستوى الأسرة والمجتمع[٥١]؛ لأن الإسراف في الإنفاق على المأكل والمشرب والملبس، وبناء المنزل وتجهيزه وتأثيثه، أو في إقامة حفلات الزواج، أو في العزاء في حالة الوفاة، أو في شراء الكماليات التي لا تحتاجها الأسرة، ... إلخ، قد يؤدي بالفرد أو الأسرة إلى الفقر أو الاقتراض من الآخرين. وهذا قد يؤدي إلى الآتي[٥٢]:

١) مشكلات أسرية، سواء بين الرجل وزوجته، أم بينه وبين أفراد الأسرة، أم حدوث مشكلات بين الأسرة الدائنة والمدينة.

٢) هجرة رب الأسرة إلى المدن للبحث عن العمل من أجل تسديد الديون، وهذا قد يؤثر على تربية الأبناء، مما ينعكس سلبًا على الأسرة والمجتمع.

(٥٠) د. أبو الحسن عبدالموجود إبراهيم، ديناميات الانحراف والجريمة، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط، ٢٠٠٧م)، ص١٢٧.
(٥١) د. عزيز أحمد صالح الحسني، الفائض الاقتصادي وأثره في تغير الأسرة والمجتمع الريفي في اليمن ...، مرجع سابق، ص٣٣٣ - ٣٣٤.
(٥٢) د. عزيز أحمد صالح الحسني، الفائض الاقتصادي وأثره في تغير الأسرة والمجتمع الريفي في اليمن ...، مرجع سابق، ص٣٨٦ - ٣٨٧.

ISSN : 2410-1818

٣) زيادة المعاناة الاقتصادية للأسرة، حيث تواجه إنفاقين، أحدهما على معيشة الأسرة، والآخر على تسديد الديون، وهذا يؤدي إلى نقص في الحياة المعيشية للأسرة.

٤) انحلال الروابط والعلاقات الأسرية أو القيام بأعمال غير ملائمة بالمجتمع، وهذا قد ينعكس سلبًا على المجتمع.

٥) عدم الاستقرار المعيشي للأسرة، أو انعدام التكيف المعيشي مع مستوى الدخل؛ مما قد يؤدي إلى مشكلات وانحراف في السلوك؛ لتغطية العجز القائم في الدخل (أي الاتجاه نحو الكسب غير المشروع)، بسب الإنفاق غير الرشيد.

٦) انخفاض مستوى التعليم؛ مما يؤدي إلى انخفاض المستوى الثقافي بين أفراد الأسرة.

لذا، فالإسراف في الإنفاق يعد عائقًا من العوائق التي تؤثر على الأمن الاقتصادي للأسرة، وينعكس سلبًا على الجوانب الأخرى المعيشية والصحية والتعليمية ... إلخ، ولتجنب تلك الآثار السلبية يجب ترشيد الاستهلاك؛ أي عدم الإسراف في الإنفاق، وذلك بعدم تجاوز الحد المعقول في الاستهلاك، فعلى سبيل المثال وليس الحصر، يجب على الأسرة أن تراعي عند إعداد وجبة الطعام حاجتها فقط، حتى لا ترمي الزائد عن الحاجة إلى صناديق القمامة، ومن ترشيد الإنفاق أن لا تشتري الأسرة الملابس، أو الأثاث، أو الأدوات المنزلية، أو الأجهزة الإلكترونية، ... إلخ، التي ليست في حاجة إليها؛ لأن ذلك يعد إهدارًا للمال، وهنا يجب التوسط في الإنفاق؛ لأن خير الأمور أوسطها.

التقصير في تربية الأبناء وفي عملية الضبط: إن إهمال الأولاد وعدم الاهتمام بتربيتهم التربية السليمة، يعد تقصيرًا في الواجب الديني - الإسلامي - والأخلاقي تجاههم من قبل الآباء، وهم بذلك التقصير يتحملون المسؤولية تجاه أولادهم؛ لأن عليهم واجب التربية والتوجيه، وإرشادهم وتعليمهم الآداب والأخلاق الفاضلة، كالصدق والصبر والأمانة ... إلخ؛ أي التحلي بالفضائل، والتخلي عن الرذائل، وإن الإهمال في متابعتهم ومراقبتهم لإصلاح اعوجاجهم في حالة ارتكابهم أي خطأ يصدر منهم، تجاه الآباء، أو فيما بينهم، أو تجاه أي فرد من أفراد المجتمع، بمعنى ترك الحبل على الغارب للأبناء،

ISSN : 2410-1818

يفعلوا ما يريدون، ويتركوا ما يريدون، دون ضبط من الآباء أو من يعولهم، يجعل الأسرة تفقد دورها ورسالتها التي تؤديها في تربية الأبناء، فلابد أن يكون الأب والأم هم القدوة الحسنة في السلوك الصحيح وليس العكس؛ لأن الأبناء يقلدونهم في السلوك، وصدق من قال: إذا كان رب البيت بالدف ضاربًا فشيمة أهل البيت الغناء والرقص.

فالأسرة هي الحاضنة الاجتماعية التي تحتضن الفرد منذ الطفولة، ولذلك فإن غياب أو قصور أو إهمال الأسرة في عملية تربية وتنشئة الأبناء، يسهم في توفير بيئة مواتية لتكوين شخصيات مضطربة وغير متجانسة اجتماعيًا، ومثل هذه الأوضاع الفقيرة اجتماعيًا وتربويًا تؤدي بالفرد إلى تغليب المعايير السلبية لديه نحو المجتمع على حساب المعايير الاجتماعية(٥٣).

لهذا، فالتفكك أو التصدع الأسري، بسبب التقصير في التربية وفي عملية الضبط داخل الأسرة، يؤدي إلى الفوضى والاضطراب والتفكك؛ لأن التربية والضبط يحافظان على ترابط وتضامن أفراد الأسرة، بل ويحافظان على كيانها وأمنها واستقرارها من الانهيار والتفكك، لهذا فتربية الأبناء (ذكورًا وإناثًا) التربية السليمة؛ كون الأسرة سلطة اجتماعية ضابطة للأبناء، يحصن من الوقوع في مزالق الخطأ والانحراف؛ لأن ضبط سلوك الفرد يبدأ من الأسرة.

المطلب الثاني: المعوقات الخارجية التي تؤثر سلبًا في الأمن الأسري

إن المعوقات الخارجية متعددة ومتشعبة ومتداخلة فيما بينها، ولا يمكن حصرها هنا، وإنما سيتم التركيز في هذا الموضوع على أهم المعوقات، وهي على النحو الآتي:

نقص المياه أو الجفاف: الماء أساس الحياة، قال تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾(٥٤)، ولولا وجود نعمة المياه لما وُجد الإنسان والحيوان والنبات(٥٥)، ففي حالة نقص المياه (أو أزمة المياه) النقية في باطن الأرض، أو بسبب قلة الأمطار، فإنها تشكل تهديدًا للإنسان، وعامل طرد له تدفعه إلى الهجرة من مكان إلى مكان آخر بحثًا عن الماء،

(٥٣) أ.د. السيد سلامة الخميسي، الضبط الاجتماعي في المجتمع العربي من منظور تربوي، مرجع سابق، ص٣١٧.
(٥٤) سورة الأنبياء الآية ٣٠.
(٥٥) المياه شريان من شريان الحياة الإنسانية وحياة كل كائن حي، بل والكائنات (الحياة) النباتية.

ISSN : 2410-1818

فمثلًا بسبب قلة الأمطار تتوقف الأرض عن الإنتاج، أو يقل إنتاجها الزراعي، مما يؤدي إلى الفقر والمجاعة، وقد تزيد نسبة تصحر الأرض فتقل أو تنعدم مراعي الأغنام والأبقار والحيوانات الأخرى؛ مما يؤدي إلى هلاك الأغنام والأبقار ... إلخ، وإن قاوم البعض منها الظروف القاسية، فإنها تكون ضعيفة وبأعداد قليلة لا تغطي حاجة الإنسان.

وبشكل عام، فإن نقص المياه مسألة مصيرية تشغل بال كل إنسان ومجتمع ودولة؛ لأنها تؤدي إلى القحط (الفقر) ...، وهذا مما يؤدي إلى الخوف وعدم استقرار الإنسان والبحث عن مكان آخر للانتقال للإقامة والسكن فيه، وهذا يعد من أهم المعوقات التي تعيق الأمن الأسري؛ لأنه يؤثر في جميع جوانب حياة الفرد والأسرة.

نقص الموارد الاقتصادية لدى المجتمع: تعد الموارد الاقتصادية العمود الأساسي في حياة المجتمعات، بل والقاعدة الأساسية التي تعتمد عليها في تسيير البشر لحياتهم اليومية، وفي حالة نقص الموارد الاقتصادية لدى المجتمع نتيجة لقلة الموارد الطبيعية، أو عدم استغلالها الاستغلال الأمثل، أو بسبب قلة المهارات الفنية لدى العاملين؛ أي ما يسمى التخلف في الإنتاج، وقلة رأس المال، وعدم الاستثمار في القطاعات الإنتاجية المختلفة، وارتفاع الأسعار، وانخفاض قيمة عملة الدولة مقابل العملات الأجنبية، وغير ذلك من الأسباب التي تؤدي إلى تردي الوضع الاقتصادي، فإن ذلك كله ينعكس سلبًا على المجتمع والدولة، ومن ثم على الأسرة.

فعلى سبيل المثال يؤدي سوء الأحوال أو الأوضاع الاقتصادية إلى عجز الدولة في الإنفاق على المشاريع الإنتاجية والخدمية، كالكهرباء، والصحة، والتعليم، وشق الطرقات ... إلخ، وهذا يؤدي إلى انتشار البطالة، والفقر، وانخفاض المستوى الصحي، وانخفاض مستوى التعليم ... إلخ. فمثلًا انتشار البطالة بين أفراد المجتمع، تؤدي إلى انخفاض دخل الفرد والأسرة، وانخفاضه ينعكس سلبًا على الحياة المعيشية، والصحة، والسكن، والتعليم، ... إلخ، وفي النهاية يؤدي إلى قلق وعدم اطمئنان الأسرة على حياتها ومستقبلها.

سوء البيئة الاجتماعية التي تعيش فيها الأسرة وأفرادها: من المعلوم أن البيئة هي الحاضنة الاجتماعية للأسرة، وقد تكون هذه البيئة إما بيئة صالحة أو غير صالحة،

ISSN : 2410-1818

لذا فالمقصود بها في هذا الموضوع البيئة التي يسودها الصراع وعدم التوافق بين أفراد المجتمع، والتعصب، والاستغلال، والتفرقة والتمييز بين الناس، وعدم المساواة، وعدم اشباع حاجات الفرد ورغباته المشروعة في المجتمع(٥٦)، ووسائل الإعلام التي تنشر أو تبث رسائل أو برامج تؤثر سلبًا في عملية التنشئة الاجتماعية، بالإضافة إلى البعد عن القيم الدينية (الإسلامية) والأعراف الاجتماعية، بحيث يسود هذه البيئة الظلم، والحسد، والحقد والغل والعداوة، والغش، والكذب، والخيانة، وعدم الأمانة، وغياب العدالة، وعدم التعاون والتكافل والتناصر، وتسودها النزاعات والحروب، وانتشار المحرمات، كالخمور والمخدرات والحشيش، ... إلخ، ويطغى فيها السلوك المنحرف في ارتكاب الجرائم، كالقتل والسرقة والسلب والنهب، وارتكاب الجرائم الأخلاقية، ... إلخ، وغيرها من الأسباب السيئة التي تنتشر في البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد والأسرة.

لذا، فهذه الأسباب السيئة التي قد تنتشر في البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها أفراد الأسرة، وسواءٌ كانت هذه الأسباب منفردة، أم مجتمعة، أم بعضها، فإنها تؤثر سلبًا، بل ولها انعكاساتها السلبية في سلوك وحياة وأمن الفرد والأسرة واستقرارها وتنميتها، بل حتى على المجتمع ككل.

الكوارث الطبيعية: تتمثل الكوارث الطبيعية في: الزلازل، والبراكين، والعواصف، وفيضانات (السيول، والبحار، والأنهار)، والبرد القارس، والجفاف، ... إلخ(٥٧). والكوارث الطبيعية ما من شهر يمر إلا ونسمع عنها في وسائل الإعلام في أي دولة من دول العالم وما تخلفه من أضرار بشرية ومادية، فعلى سبيل المثال إعصار (تشابالا) الذي بدأ في محافظة سقطرى (اليمن) بتأريخ ١/ ١١/ ٢٠١٥م واتجه نحو المحافظات اليمنية الساحلية الأخرى (حضرموت، وشبوة، والمهرة)، ففي محافظة سقطرى، أدى إعصار (تشابالا) إلى العواصف الشديدة والأمواج العاتية (أي أمواج البحر القوية)، وهطول الأمطار الغزيرة، مما أدى إلى فيضان السيول، وبلغت الخسائر في منطقة

(٥٦) لمزيد من الاطلاع انظر: د. عصام توفيق قمر والدكتورة سحر فتحي مبروك، مقدمة في الخدمة الاجتماعية، (الأردن: عمان، دار الفكر ناشرون وموزعون، ط١، ٢٠٠٩م)، ص١٨٦.

(٥٧) د. عزيز أحمد الحسني والدكتور عبدالله أحمد الحسني، الكوارث الطبيعية والاجتماعية وأثرها على الأسرة (دراسة نظرية تطبيقية على زلزال ذمار ١٩٨٢م وحوادث الصواريخ على مدينة صنعاء ١٩٩٤م)، (صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ط٢، ٢٠٠٤م)، ص٧٠.

ISSN : 2410-1818

حديبو والمناطق المجاورة؛ تدمير ٨٠ منزلًا تدميرًا كليًا، وتضرر ٥٠٠ منزل أضرارًا جزئية، كما أدى إلى نزوح (تشريد) ألف أسرة إلى المدارس والمساجد والمباني الحكومية في المديرية، بالإضافة إلى الأضرار التي لحقت بميناء سقطرى وتوقفه نتيجة الدمار، وكذا تدمير أحواش البساتين والنخيل والطرقات العامة والمولدات الكهربائية والآبار ... إلخ[٥٨].

فالكوارث الطبيعية تخلف أضرارًا عدة في حياة الإنسان والأسرة وفي الممتلكات الخاصة، والممتلكات العامة، حيث تلحق أضرارًا بالمنشآت العامة الخدمية، كالمرافق الصحية من المستشفيات والمراكز الصحية ... إلخ، والمنشآت التعليمية، كالمدارس والجامعات والمعاهد الفنية ... إلخ، والكهرباء، والطرق، والاتصالات، ... إلخ، لذا فالكارثة تلحق أضرارًا كبيرة بالمنطقة التي تتعرض لها في الإنسان (وفيات، وإصابات، وتشريد)؛ وفي الجانب المادي المتمثل بالبنية التحتية الاقتصادية والصحية والاجتماعية وغيرها، فالكارثة لها آثار سلبية على كل مظاهر الحياة الإنسانية، وحجم الخسائر البشرية والمادية تتوقف بحسب طبيعة وحجم الكارثة، فكلما كان حجم الكارثة أكبر كلما كانت الخسائر أكثر.

وفي هذه الحالة يتخيل الإنسان، كيف تصبح حياة وأمن الإنسان والأسرة، حيث قد تنتهي الأسرة بكاملها (جميع أفرادها)، أو تفقد الأسرة بعض أفرادها، أو فقدان الوالدين أو أحدهما، أو إصابة الجميع، أو إصابة الوالدين أو أحدهما، أو إصابة البعض من أفراد الأسرة.

بالإضافة إلى تهدم المسكن (المنزل) تهدمًا كاملًا، أو تهدمًا جزئيًا، وفقدان المواد الغذائية، والملابس، والأثاث، وأدوات وأواني الطبخ، ... إلخ، حيث تصبح الأسرة تفقد كل مقومات الحياة في لحظات، وبفقدان هذه المقومات تصبح الأسرة فقيرة، كما قد تؤدي إلى تفكك أو تصدع الأسرة، وهذا التأثير السلبي لا يقتصر على الفرد أو الأسرة وأفرادها، بل حتى على المجتمع والدولة، وهذا مما يؤثر سلبًا على أمن الفرد والأسرة والمجتمع.

(٥٨) صحيفة الثورة، (صنعاء: صحيفة يومية، تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر، العدد (١٨٦١١)، بتأريخ ٣/ ١١/ ٢٠١٥م).

ISSN : 2410-1818

الحروب والنزاعات المسلحة: إن الحرب نقيض الحياة الاجتماعية الطبيعية التي يعيشها الإنسان في حياته الاجتماعية، والحياة الإنسانية لا تخلو من النزاع والصراع، وتعد الحرب أشد وأقسى وأعنف آلية أبتكرها عقل الإنسان في تدمير أخيه الإنسان، وذلك حبًا في تحقيق مصالحه وطموحاته الذاتية، وفي حب التسلط والهيمنة، فالحرب تؤدي إلى سلسلة من التفككات الاجتماعية بدءًا من تمزيق العلاقات الاجتماعية بين الأفراد؛ مرورًا بكسر وحدة وترابط الأسرة، والجماعة، والمجتمع، وتعطيل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية (المدارس، والجامعات، والنوادي، ... إلخ)، وهجرة وتشريد الناس من مكان الحرب إلى الأماكن الأخرى الآمنة[٥٩]، وما أفرزت الحروب عبر التاريخ البشري من مآسٍ عدة.

فالحرب تعد أقوى آلية تفكيكية في حياة الناس والأسر، وتغير من نمط الحياة المعيشية للأفراد والأسر، إنها أكبر كارثة يصنعها الإنسان لتُلحق الأضرار بالناس، سواءٌ كانت للمجتمع الذي يعيش فيه أم للمجتمع الذي يعتدي عليه؛ لأنها تقطع تغذية العلاقات الاجتماعية بالدم الإنساني وتحجب تبادل المصالح ... إلخ، وتقوم بهدم ما بنوه عبر أجيال وسلب ما ورثوه من موارد طبيعية وعلمية تخدم الإنسان؛ أي تقدم أوضح النماذج الحقيقية للتفككات الاجتماعية بأبشع صورها؛ لأنها تطمس كل ما هو ساكن وتلغي كل ما هو مستقر، وتسلب كل ما هو غني قائم وتوقد روح الكراهية والغل عند كل فرد آمن ومسالم[٦٠].

والملفت للانتباه، هو أنه كلما تقدمت وتطورت تكنولوجية الحرب زادت من تفككها الاجتماعي، فنتائج كل حرب تكون متشابهة؛ إن لم تكن واحدة، جميعها تبدأ بالتدمير، والقتل، والإصابات البشرية، والتشريد، وتنتهي بالتفككات الاجتماعية الشاملة والعديدة والمتنوعة في وقت واحد، وهذه ظاهرة اجتماعية صنعها الإنسان بإرادته وتفكيره الأحمق؛ لكي يغير المجتمع، بل لإشباع أنانيته الصارخة وحماقته المتطرفة[٦١].

(٥٩) أ.د. معن خليل العمر، التفكك الاجتماعي، (الأردن: عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٥م)، ص٩٧.
(٦٠) أ.د. معن خليل العمر، التفكك الاجتماعي، مرجع سابق، ص٩٨.
(٦١) أ.د. معن خليل العمر، التفكك الاجتماعي، مرجع سابق، ص٩٩.

ISSN : 2410-1818

فالحرب أيًا كان نوعها بين أسرة وأخرى، أو بين بدنة وأخرى، أو بين قرية وأخرى، أو بين قبيلة وأخرى، أو حربًا أهلية داخل الدولة، أو حربًا بين دولة وأخرى، أو حربًا إقليمية، أو حربًا عالمية، فجميعها تخلف مآسي على الإنسان وعلى الأمن الأسري، بل وعلى المجتمع والدولة، فمثلًا في حالة الحرب (الداخلية، أوبين دولة وأخرى، أو إقليمية، أو عالمية)؛ لابد من حدوث أزمة اقتصادية تؤدي إلى نقص في المواد الغذائية والعلاجات والمعدات الصحية والزراعية وغير ذلك، وأمامنا أمثلة معاصرة من الواقع تتمثل في الحرب الأهلية (الداخلية) الدائرة الآن في (اليمن، وسوريا، والعراق، وليبيا)، ففي أماكن الحرب يفتقد الإنسان الحياة الطبيعية في الملبس والمطعم والمشرب، والتفكير، ويعاني من عدم الشعور بالأمن، بالإضافة إلى الأضرار التي تلحق بالسكان، وكذا الخسائر البشرية (وفيات، وإصابات)، وتشريد الكثير من السكان من مساكنهم، وتدمير البنية التحتية للدولة (العسكرية، والاقتصادية، والصناعية، والصحية، والتعليمية، ... إلخ)[٦٢]؛ لأن اقتصاد الدولة يتوجه نحو الحرب وتتوقف مشاريع التنمية في شتى المجالات، ويحصل النقص في المواد الغذائية والعلاجات والمستلزمات الطبية وفي المشتقات النفطية، وترتفع الأسعار، وتعيش الدولة في عزلة ثقافية، ويقل الإنتاج الفكري ... إلخ، وهذا له تأثير سلبي على الحياة المعيشية لدى الفرد والأسرة والمجتمع والدولة.

فالمتأمل اليوم في أحوال بعض الدول العربية، كاليمن، وسوريا، والعراق، وليبيا...، يتبين له أن حال هذه الدول قد وصل إلى وضع سياسي، واقتصادي، واجتماعي، وصحي، وتعليمي، ... إلخ، لا يحسد عليه، حيث يسود الأسرة والمجتمع الخوف والقلق والروع، وذلك بسبب الصراعات السياسية والنزاعات المسلحة، وما ترافقها من الحروب الداخلية والتفجيرات الإرهابية التي تروع الناس ... إلخ، وهذا ينعكس سلبًا علي الأمن الأسري بشكلٍ خاص، والأمن الاجتماعي بشكلٍ عام، حيث أدى إلى تشريد أو نزوح بعض السكان، فمثلًا النزاع المسلح في سوريا أدى إلى

(٦٢) لمزيد من الاطلاع على آثار الحروب، انظر: د. عزيز أحمد صالح الحسني، الدفاع المدني وكوارث الحروب الآثار، التدخل، الوقاية، (صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢م)، ص٨٦ – ٨٧، ص١٥١ – ١٥٢، ص٢٣٤ - ٢٣٥. وانظر: د. عزيز أحمد الحسني والدكتور عبدالله أحمد الحسني، الكوارث الطبيعية والاجتماعية وأثرها على الأسرة، مرجع سابق.

ISSN : 2410-1818

تشريد أو نزوح أو هجرة مئات الآلاف من السكان إلى الدول المجاورة، فضلًا عن الضحايا البشرية من القتلى والمصابين، بالإضافة إلى الأضرار المادية في الممتلكات الخاصة والعامة.

كما أدى النزاع المسلح بين الأطراف المتصارعة في اليمن عام ٢٠١٥م - وما زال مستمرًا - إلى تشريد أو نزوح بعض السكان إلى القرى، وذلك من مدينة صنعاء وغيرها من المدن اليمنية التي شهدت مواجهات عسكرية، أو حتى في المدن التي توجد فيها المعارك أو الصراع المسلح في عدد من المحافظات (عدن، وتعز، ولحج، ومارب، وشبوة، وأبين، وصعدة، والضالع، ...)، فهذا الصراع المسلح يخلف تدميرًا للبنية العسكرية، والبنية الاقتصادية، والبنية السياسية، والبنية الثقافية، والبنية التعليمية، ... إلخ.

بالإضافة إلى الأضرار التي تلحق بالسكان من القتلى والإصابات البشرية وتشريد بعض السكان من المناطق والمدن التي يحدث فيها الصراع المسلح، حيث أصبحت الأسرة تعيش في حالة خوف وقلق نفسي على أمنها الحياتي والمادي والمعنوي، وكذا على مستقبلها، وعلى المجتمع، كما أن هذه الدول تعاني من التلوث البيئي، وانتشار البطالة، الذي يؤدي إلى زيادة نسبة الفقر بين أفراد المجتمع، وتردٍ في الجانب الاقتصادي والصحي، ... إلخ، حتى أصبحت الأسرة تعيش في حالة خوف وقلق على حياتها ومستقبلها.

حوادث الآليات كالسيارات والدراجات النارية: تعد الحوادث المرورية، كحوادث السيارات بكل أنواعها وأحجامها، وحوادث الدراجات النارية، من المشكلات الاجتماعية، لاسيما في المدن، وذلك لازدحام حركة السيارات، حيث أصبحت تشكل خطرًا من الأخطار التي تهدد حياة الناس المارة في الشارع وأثناء عبور الشارع؛ خوفًا من حوادث السيارات والدرجات النارية، وأصبحت الأسرة خائفة على أطفالها من حوادث السيارات عند خروجهم من المنزل للذهاب إلى المدرسة، أو إلى أي مكان آخر، بل حتى الشخص الكبير أصبح خائفًا على نفسه، لاسيما من السائقين الذين لا يلتزمون أو ولا يهتمون بقواعد السلامة المرورية أثناء قيادة السيارات، ومن خلال بيانات الجدول الآتي يتضح أن عدد الحوادث المرورية بلغت (١٠٧٥٩٦) حادثًا خلال الفترة من

ISSN : 2410-1818

٢٠٠٦م - ٢٠١٤م، كما بلغ خلال هذه الفترة عدد الوفيات البشرية (٢٤١٦٧) فردًا، وبلغ عدد الإصابات البشرية (١٤٣٣١٥) فردًا.

جدول يوضح الحوادث المرورية، وعدد الوفيات والإصابات البشرية[٦٣]

الحوادث / الأعوام	إجمالي الحوادث المرورية	إجمالي عدد الوفيات البشرية	إجمالي عدد الإصابات البشرية
٢٠٠٦م	١٣٣٤٢	٢٩٤٢	١٧٢٠١
٢٠٠٧م	١٥١٤١	٢٨٦٨	١٩٤٤٠
٢٠٠٨م	١٦٤١٨	٢٨٩٧	٢٠٢١١
٢٠٠٩م	١٥٥٨٨	٣٠٦٣	٢٠١١٧
٢٠١٠م	١٤١٣١	٢٩٥٩	١٩٧٩٠
٢٠١١م	٨٣٦٠	٢١٥٢	١٢٣٠٣
٢٠١٢م	٨٠٦٦	٢٣٨٢	١١٥٩٨
٢٠١٣م	٩٣٣٣	٢٧٢٠	١٢٨١٢
٢٠١٤م	٧٢١٧	٢١٨٤	٩٨٤٣
الإجمالي	١٠٧٥٩٦	٢٤١٦٧	١٤٣٣١٥

أما عن الخسائر المادية، فمثلًا بلغ إجمالي الخسائر المادية للحوادث المرورية لعام ٢٠١٣م مبلغ (٣,٧١٤,٨٦٣,٨١٠) ثلاثة مليار وسبعمائة وأربعة عشر مليون وثمانمائة وثلاثة وستين ألفًا وثمانمائة وعشرة ريال[٦٤]، كما بلغ إجمالي الخسائر لعام ٢٠١٤م مبلغ (٢,٢٥٦,٨٢٨,٧٠٠) مليارين ومائتين وستة وخمسين مليون وثمانمائة وثمانية وعشرين ألفًا وسبعمائة ريال[٦٥].

(٦٣) الجهاز المركزي للإحصاء (صنعاء)، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٦م، ص١٦٨، وكتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٧م، ص١٥٤، وكتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٨م، ص٢٣٨، وكتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٩م، ص٢٥١، وكتاب الإحصاء السنوي ٢٠١٠م، ص٢٤٤م، وكتاب الإحصاء السنوي ٢٠١١م، ص٢٣٦، وكتاب الإحصاء السنوي ٢٠١٢م، ص٢٢٤. وانظر: الإدارة العامة للتخطيط والتنظيم، التقرير الإحصائي الأمني السنوي الموجز عن الجريمة والحوادث غير الجنائية والحوادث المرورية، (صنعاء: وزارة الداخلية، مطابع التوجيه المعنوي والعلاقات بوزارة الداخلية، دون ذكر الطبعة والتاريخ)، ص٣. وانظر: الإدارة العامة للتخطيط والتنظيم، التقرير الإحصائي الأمني السنوي التفصيلي عن الجريمة والحوادث غير الجنائية والحوادث المرورية للعام ٢٠١٤م، (صنعاء: وزارة الداخلية).

(٦٤) الإدارة العامة للتخطيط والتنظيم، التقرير الإحصائي الأمني السنوي الموجز عن الجريمة والحوادث غير الجنائية والحوادث المرورية، مرجع سابق، ص٣.

(٦٥) الإدارة العامة للتخطيط والتنظيم، التقرير الإحصائي الأمني السنوي التفصيلي عن الجريمة والحوادث غير الجنائية والحوادث المرورية للعام ٢٠١٤م، مرجع سابق.

ISSN : 2410-1818

وحقيقة، فإن المتأمل لإحصائيات الحوادث المرورية يجد أن نسبتها مرتفعة، وما تُلحق بالمجتمع من أضرار بشرية ومادية، لذا فإنها تعد مشكلة من المشكلات الاجتماعية التي تواجه الفرد والأسرة والمجتمع، وذلك رغم الحلول، إلا أن حوادث المرور ما زالت تمثل مشكلة اجتماعية؛ لأن الحوادث المرورية قد تفقد الأسرة رب الأسرة وهو العائل لها، أو ممن يعيلها من أفرادها.

نقص الاحتياجات الضرورية للأسرة في الأسواق المحلية: إن نقص الاحتياجات الضرورية للأسرة في الأسواق المحلية، لاسيما المواد الغذائية ومادة الغاز المنزلي والعلاج ... إلخ؛ وهي الاحتياجات التي لا تستطيع الأسرة الاستغناء عنها؛ لأن الحياة لا تستقيم إلا بها، أما الاحتياجات من الكماليات فإن الأسرة تستطيع الاستغناء عنها، لذا فإن نقص الاحتياجات الضرورية تعد من المعوقات التي تعيق التفاعل بين أفراد الأسرة في الحياة الأسرية والاجتماعية، بل وإلى خوف وقلق الأسرة من نقص الاحتياجات الضرورية التي تحتاجها، وهذا النقص يتمثل في الآتي:

١) نقص المواد الغذائية الأساسية، كالحبوب، والأرز، وحليب الأطفال، وزيوت الطبخ، والأدوية، والمستلزمات الطبية، والآلات والمعدات الزراعية التي تحتاجها الأسرة الريفية في الإنتاج الزراعي؛ بما في ذلك قطع الغيار.

٢) نقص المشتقات النفطية، كالبترول والديزل ...، كوقود لوسائل النقل والآلات الزراعية وغيرها التي تحتاجها الأسرة والمجتمع، بالإضافة إلى مادة الغاز المنزلي، حيث أصبح من الضروريات على مستوى الأسرة الحضرية والريفية لاستخدامه في طهي الطعام.

ونظرًا لأهمية الاحتياجات الضرورية والأساسية، يجب أن تكون أسعارها مناسبة وغير مرتفعة، بحيث تكون ملائمة ومتوافقة مع دخل الفرد والأسرة، أما إذا ارتفعت الأسعار مقابل ثبات أو انخفاض دخل الأسرة، فإنها تشكل عبئًا اقتصاديًا كبيرًا على الأسرة، حتى أن هذا الارتفاع يكون على حساب الحياة المعيشية للأسرة، مما يؤدي إلى اضطرار الأسرة إلى الاستقراض لمواجهة ارتفاع الأسعار.

فمثلاً الأزمة الاقتصادية التي تشهدها اليمن من عام ٢٠١٥م - وما زالت - نتيجة الحرب، قد أدت إلى نقص في المواد الغذائية، والعلاجات، والمستلزمات الطبية،

ISSN : 2410-1818

والمشتقات النفطية، كالبترول، والديزل، والغاز المنزلي، وارتفاع الأسعار، فعلى سبيل المثال بسبب نقص المشتقات النفطية وانقطاعها - بعض الأحيان - وصل سعر اللتر البترول في السوق السوداء إلى ١٢٠٠ ريال، حيث كان قبل الحرب سعر اللتر البترول ١٥٠ ريالاً، ووصل سعر اسطوانة الغاز المنزلي في السوق السوداء سعة ٢٠ لتراً ١٠٠٠٠ ريال، وسعر اللتر من الغاز المنزلي ٥٠٠ ريال، وقبل الحرب كان سعر الاسطوانة ١٣٠٠ ريال، وسعر اللتر ٦٥ ريالًا، ووصل سعر اللتر الديزل في السوق السوداء إلى ٩٠٠ ريال، وقبل الحرب كان سعر اللتر ١٣٠ ريالًا، وبسبب ارتفاع المشتقات النفطية ارتفعت الأسعار في المواد الغذائية وفي إيجار وسائل النقل وغير ذلك.

نقص الخدمات العامة: يتمثل نقص الخدمات العامة في: انقطاع التيار الكهربائي، ووسائل النقل والاتصال، ونقص الخدمات الصحية، كالمستشفيات، والمراكز الصحية، والرعاية الصحية والطبية، وغيرها من الخدمات التي تحتاجها الأسرة في حياتها المختلفة، فمثلًا انقطاع التيار الكهربائي له آثاره السلبية على الأسرة؛ كون هذه الخدمة أصبحت ضرورية ويصعب الاستغناء عنها، سواءٌ في المنزل أم خارجه، بل تكون آثاره السلبية أكثر إذا كانت الأسرة معتمدة عليه في تشغيل مصادر الدخل الاقتصادي للأسرة، مثل: مكائن اللحام في ورش الحديد، أو مكائن النجارة، أو مكائن الخياطة والتطريز، وطواحين الحبوب، ومكائن رفع المياه من الآبار السطحية والجوفية، ... إلخ، وهذا يؤدي إلى انخفاض الدخل الاقتصادي للأسرة، وانخفاضه ينعكس سلبًا على الأمن الاقتصادي للأسرة.

ونتيجة لانقطاع التيار الكهربائي بشكل كامل عن المدن اليمنية، بما فيها مدينة صنعاء من بداية عام ٢٠١٥م وما زالت منقطعة حتى كتابة هذه الأسطر، وذلك بسبب الحرب، ولهذا السبب، فقد عانى المواطن اليمني معاناة كبيرة؛ نظرًا لغياب هذه الخدمة الضرورية وتكبد خسائر في مختلف المجالات، حيث توقفت المكائن والأجهزة التي تعمل بالطاقة الكهربائية، وقد اتجهت الأسرة إلى شراء المولدات الكهربائية الخاصة بها لتشغيل المكائن والأجهزة التي تحتاجها؛ من أجل الاستمرار في الحصول على مصادر الدخل للأسرة، وكذلك في إنارة المحلات التجارية، والصناعية، والفنادق، والمطاعم، ... إلخ.

ISSN : 2410-1818

ونظرًا لارتفاع أسعار المشتقات النفطية في السوق السوداء وتراجع قدرة المواطن على تحمل مزيد من الأعباء، ونتيجة لتفاقم الأزمة السياسية والاقتصادية، فقد بدأ المواطن اليمني يفكر في طاقة بديلة عن المولدات الكهربائية الميكانيكية التي تعمل بالبترول أو الديزل لإنارة المنزل أو المتجر، حيث ظهرت - من بعد منتصف عام ٢٠١٥م - المنظومة الكهربائية الجديدة التي تولد الكهرباء بالطاقة الشمسية، وانتشرت تجارتها واستخدامها بشكل كبير، حيث اتجهت الأسرة في المدينة والريف إلى شرائها واستخدامها في الإنارة بدلًا من المولدات الكهربائية.

عدم الاستقرار السياسي: إن استقرار النظام السياسي (أي نظام الحكم)، وقيامه على أسس ثابتة وسليمة، يعد عنصرًا جوهريًا في انتظام المجتمع واتزانه واستقراره، بينما عدم الاستقرار السياسي؛ أي اضطراب نظام الحكم وعدم استناده إلى أسس قويمة، وتوالي التغيرات الطارئة عليه، تهيئ الأوضاع المسببة لاختلال أمن وسلامة المجتمع[٦٦]، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، ومن ثم ينعكس سلبًا على حياة وأمن الفرد والأسرة والمجتمع.

عدم الاستقرار الاجتماعي: إن عدم الاستقرار الاجتماعي يؤدي إلى ((حالة عدم التوازن بين مختلف وحدات المجتمع، كفقد التكيف أو التوافق بين هذه الوحدات؛ الأمر الذي يترتب عليه التوتر والصراع، وما يصاحبهما من كفاح للحصول على المركز والسلطة))[٦٧].

ولذا، تعد الأزمات السياسية والاقتصادية، والحروب، والثورات، والصراع على المصالح بين أفراد المجتمع، وعدم التكافل الاجتماعي، وسوء التوافق والتكيف، واستشراء الرشوة والفساد السياسي والإداري ... إلخ، وانتشار الجرائم التي تهدد أمن الفرد والمجتمع، كالقتل والسرقة والنهب ... إلخ، والانحرافات الأخلاقية، والكوارث الطبيعية، كالزلازل، وفيضان السيول ... إلخ، وغيرها من العوامل التي تهدد أو تزعزع الاستقرار والسلم الاجتماعي، بل حتى الاستقرار السياسي، جميعها تصب في حالة عدم الاستقرار الاجتماعي وتهدد أمن ومستقبل الأسرة.

(٦٦) د. أكرم نشأت إبراهيم، علم الاجتماع الجنائي، (بغداد: مطبعة النيزك، ط٢، ١٩٩٨م)، ص١٠١.
(٦٧) د. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص٣٨٩.

ISSN : 2410-1818

ضعف أداء الأجهزة الأمنية في بسط الأمن: إن ضعف أداء الأجهزة الأمنية في بسط الأمن الشامل في كل أرجاء الدولة والسهر؛ من أجل تحقيق أمن الفرد والأسرة والمجتمع والدولة، وذلك بالتعرف إلى كل مجرم ومنحرف نحو الإجرام واكتشافهم، بل واكتشاف وضبط كل من تسول له نفسه الاعتداء على حياة الناس وأعراضهم وممتلكاتهم والقبض عليهم وتقديمهم للعدالة - للأجهزة القضائية - لينالوا الجزاء العادل لردعهم وعبرة لغيرهم، ولكن في حالة ضعف أداء الأجهزة الأمنية في القيام بمهامها على أكمل وجه، فإنه بلا شك سيؤدي إلى انتشار الجريمة بكل أنواعها وصورها؛ لأنه قد يشجع الأشخاص من ذوي السلوك المنحرف لاستغلال هذا الضعف بتخويف الناس؛ والقيام بعملية السلب أو السرقة أو الاعتداء على الأشخاص بالضرب أو الشتم أو غير ذلك من الجرائم، وهذا مما يؤدي إلى الخوف والروع بين أفراد الأمة، وينعكس سلبًا على أمن الفرد والأسرة والمجتمع؛ وذلك بسبب عدم قدرة الأجهزة الأمنية على بسط نفوذها وفرض هيبتها في كل أرجاء الدولة، وضبط وردع كل من تسوّل له نفسه الإقدام على ارتكاب الجريمة، أو إشعال نار الفتنة، أو الإخلال بأمن الفرد والأسرة والمجتمع والدولة.

التفكك الاجتماعي: تعد ظاهرة التفكك الاجتماعي من أسوء الظواهر الاجتماعية التي تعمل على تفكك نسيج المجتمع وتخلخل ترابطه، حيث يؤدي التفكك إلى عدم التنظيم أو إلى ((الاضطراب في ارتباط أقسام التنظيم الناتج عن عدم أو عن سوء التكيف (الفردي، أو الأسري، أو الاجتماعي) مع المستجدات الدائرة في المحيط الاجتماعي، بسبب ضعف المعايير والقيم الاجتماعية في ضبطها لسلوك الأفراد؛ وفي ذات الوقت يكشف لنا قوة تأثير التغير الذي أصاب أحد أركان الحياة الاجتماعية))[٦٨]، فالتفكك الاجتماعي هو، ((عدم قدرة النسق الاجتماعي على تأدية وظائفه في إشباع احتياجات أعضائه، حيث لا تحقق أهدافه الجمعية واحدًا أو أكثر من متطلبات النسق الوظيفية))[٦٩]، ومن أهم مظاهر فشل المجتمع أو النسق الاجتماعي في أداء وظائفه ما يأتي:

(٦٨) أ.د. معن خليل العمر، التفكك الاجتماعي، مرجع سابق، ص٨٦.

(٦٩) د. جبارة عطية جبارة والدكتور السيد عوض علي، المشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص٥٨.

ISSN : 2410-1818

١) عدم التنشئة الاجتماعية السليمة للأبناء داخل الأسرة.
٢) فشل المجتمع في أداء وظيفته الاقتصادية؛ من حيث الإنتاج وتوزيعه وتوزيع الثروة. وكذا فشل المجتمع في تحقيق النجاح السياسي؛ من حيث منع الجريمة والانحراف الاجتماعي بصوره المختلفة، وتقديم الخدمات للمجتمع والدفاع عن الأمة(٧٠).
٣) عدم تجانس العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع.
٤) تفكك النسيج الاجتماعي، وذلك بسبب فقدان روح الإخاء والتعاون والتآزر والتكافل، وعدم الترابط والانسجام والتوافق بين أفراد المجتمع، وكذا الاضطرابات والاختلالات الأمنية التي تسود المجتمع وغيرها من الأسباب التي تؤدي إلى تفكك النسيج الاجتماعي، وهذا مما يؤدي إلى الصراع والتنازع داخل النسيج الاجتماعي، ويهدد كيان المجتمع وبنيته ونظامه.
٥) ضعف القيم الأخلاقية بين أفراد المجتمع.
٦) سوء التوافق بين أفراد المجتمع؛ مما يؤدي إلى الفوضى والصراع والتنازع فيما بين أفراد المجتمع، فمثلًا التفجيرات والاغتيالات والاختلالات الأمنية ما هي إلا مظهرًا من مظاهر التفكك الاجتماعي الذي تشهده اليمن جراء الحرب، بل حتى في المجتمعات العربية الأخرى.
٧) عدم تكيف أفراد المجتمع مع المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ... إلخ.
٨) حدوث الأزمات (السياسية، والاقتصادية، ...) داخل المجتمع؛ مما تؤدي إلى إعاقة أفراد المجتمع عن ممارسة الأنشطة المختلفة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

ضعف أداء وسائل الضبط الاجتماعي: يتمثل هذا الضعف في أداء وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية، ففي الوسائل الرسمية - مثلًا - ضعف أداء أجهزة الشرطة في السيطرة وضبط المنحرفين، وضبط كل من يخل أو تسول له نفسه الإخلال بالأمن بين أوساط المجتمع، وبسط الأمن والحفاظ على النظام السائد في جميع أرجاء الدولة، وكذا من الوسائل الرسمية ضعف أداء الأجهزة القضائية المتمثلة في المحاكم في حل النزاعات والخلافات والمشكلات الاجتماعية التي تحصل بين

(٧٠) د. جبارة عطية جبارة والدكتور السيد عوض علي، المشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص٥٨.

ISSN : 2410-1818

أفراد المجتمع، والتطويل، أو بمعنى بطء إجراءات التقاضي، بالإضافة إلى ضعف أداء وسائل الضبط الاجتماعي الغير رسمية في حل المشكلات الاجتماعية التي تحصل بين أفراد المجتمع، أو بمعنى غياب دور المجتمع في عملية الضبط الاجتماعي.

ومن الجدير بالذكر هنا، أن التمايز في تطبيق القوانين بين أفراد المجتمع يؤدي إلى خلق صورة سلبية تجاه القائمين على الضبط وأجهزة العدالة، كما ينذر هذا التصرف المخل بظهور مجموعة من الأفراد يتذمرون من عدم تطبيق العدالة بين الجميع بالتساوي، بمعنى وقوع العقاب على الضعفاء دون الأقوياء وذوي الجاه والسلطان، أو تطبيقه على أبناء فئة من الناس دون فئة أخرى، أو على أبناء منطقة دون أخرى ... إلخ، وفي هذه الحالة غالبًا ما يؤدي عدم الشعور بالتساوي أمام القانون إلى الانحراف أيًا كان نوعه[٧١].

بالإضافة إلى أن عدم الحزم في تنفيذ الجزاء والعقاب ضد المنحرفين يؤدي إلى التمادي في ممارسة السلوك غير السوي لدى الأفراد؛ فيظن بعضهم أن سلوكه في المجتمع كفرد لا يعني أحدًا، ومن أجل هذا يجب التأكيد على الجزاءات الإيجابية؛ حفاظًا على النظام، وقد تكون الرقابة ضعيفة مع أن الجزاءات شديدة، ولكن القائمين على تنفيذها لا ينفذونها بدقة؛ بسبب نقص القوى العاملة في ميدان الضبط الاجتماعي[٧٢]، أو تدخل أطراف نافذة تحول دون تطبيق القانون، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان معيار الرقابة والعدالة لقيمته، وأهميته لدى المجتمع.

وهنا يمكن القول: بأنه كلما قام المجتمع بدوره في عملية الضبط الاجتماعي، وكذا قيام الدولة بوظيفتها الأساسية، وهي الإلزام والالتزام بالأحكام الشرعية الإسلامية وعدم تجاوز حدودها أو السماح لأحد بالتعدي على أي حد من حدودها؛ ساد الأمن والاستقرار، فينعكس ذلك على تقدم وتطور الأسرة والمجتمع والدولة.

(٧١) د. عزيز أحمد صالح الحسني، انحراف السلوك وأثره على أمن المجتمع في اليمن (دراسة تحليلية)، مجلة جامعة الناصر، (صنعاء: مجلة نصف سنوية، تصدرها جامعة الناصر، العدد (٥)، المجلد الثاني، يناير - يونيو ٢٠١٥م)، ص٢٧١ - ٢٧٢.

(٧٢) د. محمد عاطف غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧م)، ص١٠٢ - ١٠٣.

ISSN : 2410-1818

المبحث الرابع: الدراسة الميدانية

إن الغرض من دراسة الحالة هو التعرف إلى العوامل أو الأشياء التي تشعُر الأسرة فيها بالأمن (أي إلى أي مدى تشعُر الأسرة بالأمن)، وكذا التعرف إلى المعوقات التي تؤثر سلبًا على أمن الأسرة، وما المعالجات التي تعالج معوقات أمن الأسرة، من وجهة نظر الحالات المدروسة، وقبل الدخول في تفاصيل الموضوع تجدر الإشارة إلى أنه قد تم الحديث عن الإجراءات المنهجية كأدوات جمع البيانات، والإطار المكاني والزمني، وعينة البحث ... إلخ، في موضوع الإطار العام للبحث، وهذا للتوضيح، ويتضمن هذا المبحث مطلبين، الأول: عرض الحالات المدروسة، والثاني: التحليل والنتائج والتوصيات، وسيتم الحديث عنهما بالتفصيل على النحو الآتي:

المطلب الأول: عرض الحالات المدروسة

لقد تمت مقابلة الحالات المدروسة وعددها (١٢) حالة، وتم توجيه الأسئلة إلى كل حالة من تلك الحالات المدروسة على حدة، حيث تنص هذه الأسئلة على: هل تشعُر أنت وأسرتك بالأمن؟ وما المعوقات التي تؤثر سلبًا على أمنها؟ وما المعالجات التي تعالج معوقات أمن الأسرة؟ وتمت الإجابة عنها من قبل أرباب الأسر المدروسة، وذلك على النحو الآتي:

الحالة الأولى: يبلغ رب الأسرة من العمر (٥٢) سنة، متزوج، حاصل على مؤهل جامعي، موظف في القطاع الحكومي، عدد أفراد الأسرة (١٠) ذكورًا وإناثًا، نوع الأسرة نووية، وتسكن في حي الجرداء، مديرية السبعين. وقد أجاب رب الأسرة عن الأسئلة، التي تنص على: هل تشعُر أنت وأسرتك بالأمن؟ وما المعوقات التي تؤثر سلبًا على أمنها؟ وما المعالجات التي تعالج معوقات أمن الأسرة؟

وقد تركزت إجابة رب الأسرة بالقول: لا أشعر أنا وجميع أفراد الأسرة بالأمن في كل جوانب الحياة، وإنما نشعر بذلك في الجانب الصحي، الحمد لله فجميع أفراد الأسرة يتمتعون بصحة جيدة، ونسكن في مسكن ملك، وإن أفراد الأسرة متماسكون ومتفاعلون فيما بينهم، وتسودهم العلاقات الطيبة.

أما ما يتعلق بالمعوقات التي تؤثر سلبًا على أمن الأسرة، يقول رب الأسرة: توجد معوقات كثيرة تؤثر سلبًا على أمن الأسرة، وقد تؤدي إلى تفككها وانهيارها،

ISSN : 2410-1818

وتتمثل في: انخفاض الدخل الاقتصادي للأسرة وهذا ما تعانيه، بالإضافة إلى النزاعات المسلحة التي تشهدها اليمن، كما تشعر الأسرة بالخوف، بسبب الاختلالات الأمنية في هذه الأيام المتمثلة في ضعف مراقبة وضبط المجرمين، وعدم الاستقرار السياسي، وتردي الوضع الاقتصادي للدولة، وكذا ضعف التعاون والتكافل الاجتماعي، ونقص الخدمات العامة، كالكهرباء والصحة والتعليم والمياه ... إلخ.

وفيما يتعلق بالمعالجات، يقول رب الأسرة: بأن من أهم المعالجات هو انتهاج الحوار بين القوى السياسية كوسيلة حضارية لإنهاء الحرب في اليمن، وخلق مرحلة من الاستقرار السياسي، وتحسين الوضع الاقتصادي للأسرة، وذلك من خلال إيجاد فرص العمل، وخفض الأسعار، وتوفير الخدمات العامة، كالكهرباء والمياه والصحة والتعليم وغيرها من الخدمات، وكذا المحافظة على البيئة من التلوث؛ حتى تنعم الأسرة بالأمن والاستقرار.

الحالة الثانية: يبلغ رب الأسرة من العمر (٦٣) سنة، متزوج، مستواه التعليمي يقرأ ويكتب، مهنته سائق تاكسي أجرة، عدد أفراد الأسرة (٧) ذكورًا وإناثًا، نوع الأسرة نووية، وتسكن في حي الجرداء، مديرية السبعين. وقد أجاب رب الأسرة عن الأسئلة، التي تنص على: هل تشعر أنت وأسرتك بالأمن؟ وما المعوقات التي تؤثر سلبًا على أمنها؟ وما المعالجات التي تعالج معوقات أمن الأسرة؟

وفي هذا الصدد يقول رب الأسرة: أشعر بالخوف أكثر مما أشعر بالأمن؛ لأني مسؤول عن الأسرة، وكذا ربة البيت هي الأخرى تشاطر رب الأسرة الشعور ذاته، والأبناء لم يشعروا بالأمن في كل شيء؛ لأنهم يشعرون بالنقص في بعض متطلباتهم واحتياجاتهم، فالأسرة تشعر بالأمن عندما يكون لديها من المال ما يكفي لتغطية جميع احتياجاتها، وفي ذات الوقت تأمن من أي اعتداء على أفرادها وممتلكاتها.

وفيما يتعلق بالمعوقات التي تؤثر سلبًا على أمن الأسرة، يقول رب الأسرة بأن من أهم المعوقات: انخفاض دخل الأسرة، وارتفاع الأسعار، ونقص الخدمات العامة، والبطالة، والاختلالات الأمنية والحرب التي تشهدها اليمن.

أما عن المعالجات، يقول رب الأسرة بأن من الأهمية ضرورة التركيز على: إنهاء الحرب التي دمرت اليمن، وإيجاد فرص عمل؛ حتى يحصل الشخص على دخل يفي

ISSN : 2410-1818

بجميع احتياجات الأسرة، وتوفير الخدمات العامة، وخفض الأسعار، وضبط كل من يخل بالسكينة والأمن والاستقرار.

الحالة الثالثة: يبلغ رب الأسرة من العمر (٤٨) سنة، متزوج، مستواه التعليمي يقرأ ويكتب، مهنته بائع خضروات، عدد أفراد الأسرة (٩) ذكورًا وإناثًا، نوع الأسرة ممتدة، وتسكن في حي الجرداء، مديرية السبعين. وقد أجاب رب الأسرة عن الأسئلة، التي تنص على: هل تشعر أنت وأسرتك بالأمن؟ وما المعوقات التي تؤثر سلبًا على أمنها؟ وما المعالجات التي تعالج معوقات أمن الأسرة؟

يقول رب الأسرة: نسأل الله العافية، الحمد لله فجميع أفراد الأسرة يتمتعون بصحة جيدة، ولكن يسود الأسرة الخوف والهم بخصوص المعيشة، فقد أصبحت الحياة صعبة، لاسيما الحصول على القوت الضروري وإيجار المسكن، والنقص في تلبية احتياجات الأبناء، ولكن الحمد لله على ما نحن فيه.

وفيما يتعلق بالمعوقات التي تؤثر سلبًا على أمن الأسرة، يقول رب الأسرة أهمها: ارتفاع الأسعار، وانخفاض دخل الأسرة، ونقص الخدمات العامة كالكهرباء، والاختلالات الأمنية والحرب الدائرة في اليمن.

أما عن المعالجات، يقول رب الأسرة تتمثل أهم المعالجات في: إنهاء الحرب التي دمرت اليمن، وإيجاد فرص عمل مناسبة؛ حتى يكون الشخص قادرًا على تلبية كل متطلبات الأسرة، وتوفير الخدمات العامة وتسهيلها، وخفض الأسعار، وتحسين الوضع الاقتصادي للمجتمع والدولة، وضبط كل من يخل بالأمن والاستقرار.

الحالة الرابعة: يبلغ رب الأسرة من العمر (٣٧) سنة، متزوج، حاصل على الثانوية العامة، موظف في القطاع الخاص، عدد أفراد الأسرة (٧) ذكورًا وإناثًا، نوع الأسرة نووية، وتسكن في حي الجرداء، مديرية السبعين. وقد أجاب رب الأسرة عن الأسئلة، التي تنص على: هل تشعر أنت وأسرتك بالأمن؟ وما المعوقات التي تؤثر سلبًا على أمنها؟ وما المعالجات التي تعالج معوقات أمن الأسرة؟

يقول رب الأسرة: لا نشعر بالأمن في جميع جوانب الحياة، وإنما نشعر به في بعض الجوانب، كالجانب الصحي، فأفراد الأسرة يتمتعون بصحة جيدة، وكذا التفاهم

ISSN : 2410-1818

والتعاون بين أفراد الأسرة، والعلاقات الطيبة مع الجيران، أما بخصوص الجانب الاقتصادي فلم نشعر بالأمن؛ بسبب ارتفاع الأسعار، وانخفاض دخل الأسرة.

وفيما يتعلق بالمعوقات التي تؤثر سلبًا على أمن الأسرة، يقول رب الأسرة إن من أهم المعوقات: انخفاض الدخل الاقتصادي للأسرة، وارتفاع الأسعار، والحرب والاختلالات الأمنية التي تشهدها اليمن، والأزمة السياسية، وتردي الوضع الاقتصادي للدولة، والبطالة، ونقص الخدمات العامة، كالكهرباء والصحة والمياه وغيرها.

وعن المعالجات يقول رب الأسرة: إن من الأولويات إنهاء الحرب التي دمرت اليمن، وتوفير الخدمات العامة، وخفض الأسعار، ورفع مستوى دخل الأسرة؛ حتى تستطيع الأسرة أن تحيا حياة كريمة، وتوفير الأمن في البلاد وضبط كل من تسول له نفسه المساس بأمن الفرد وممتلكاته، وكذا الحفاظ على البيئة من التلوث.

الحالة الخامسة: يبلغ رب الأسرة من العمر (٣٥) سنة، متزوج، حاصل على الإعدادية، مهنته بائع مواد غذائية، عدد أفراد الأسرة (٦) ذكورًا وإناثًا، نوع الأسرة نووية، وتسكن في حي الجرداء، مديرية السبعين. وقد أجاب رب الأسرة عن الأسئلة، التي تنص على: هل تشعر أنت وأسرتك بالأمن؟ وما المعوقات التي تؤثر سلبًا على أمنها؟ وما المعالجات التي تعالج معوقات أمن الأسرة؟

يقول رب الأسرة: الحمد لله نشعر بالأمن، في أغلب جوانب الحياة؛ لأننا نسكن في منزل ملك، وجميع أفراد الأسرة في صحة جيدة، ووضعنا الاقتصادي متوسط، ومتفاهمون فيما بيننا.

أما عن المعوقات التي تؤثر سلبًا على أمن الأسرة، يقول رب الأسرة لعل من أهم المعوقات: ارتفاع الأسعار، والحرب والاختلالات الأمنية، وتردي الوضع السياسي والاقتصادي للدولة، ونقص الخدمات العامة، كالكهرباء والصحة والمياه وغيرها.

وفيما يتعلق بالمعالجات يقول رب الأسرة: لابد من تغليب لغة الحوار على لغة الحرب التي دمرت البلد والبنية التحتية، وتوفير الخدمات العامة، وخفض الأسعار، وتحسين الوضع الاقتصادي، وضبط كل من تسول له نفسه المساس بأمن الناس وممتلكاتهم.

الحالة السادسة: يبلغ رب الأسرة من العمر (٤٨) سنة، متزوج، مستواه التعليمي يقرأ ويكتب، مهنته عامل بالأجر اليومي، عدد أفراد الأسرة (٨) ذكورًا وإناثًا، نوع

ISSN : 2410-1818

الأسرة ممتدة، وتسكن في حي الجرداء، مديرية السبعين. وقد أجاب رب الأسرة عن الأسئلة، التي تنص على: هل تشعر أنت وأسرتك بالأمن؟ وما المعوقات التي تؤثر سلبًا على أمنها؟ وما المعالجات التي تعالج معوقات أمن الأسرة؟

يقول رب الأسرة: كيف تشعر الأسرة بالأمن، وهي تعاني من أزمة اقتصادية؛ لأن الدخل الاقتصادي للأسرة غير كاف لتلبية احتياجاتها؛ حتى تشعُر بالأمن والسعادة، فنحن نكافح؛ بغية الحصول على القوت الضروري، أما المسكن فهو ملك.

أما عن المعوقات التي تؤثر سلبًا على أمن الأسرة، يقول رب الأسرة: بسبب الوضع الاقتصادي المتردي، فإنه يقتصر على القوت الضروري، ولا تستطيع الأسرة أن تتوسع في المتطلبات والاحتياجات الأخرى التي تحتاجها الأسرة، بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار، والبطالة، والأزمة السياسية والاقتصادية، والحرب التي تشهدها اليمن.

وفيما يتعلق بالمعالجات يقول رب الأسرة: لابد من إيجاد فرص عمل؛ حتى يحصل الشخص على دخل يفي بمتطلبات الأسرة، وكذلك لابد من العمل على إنهاء الحرب، وتوفير الخدمات العامة، وضبط كل من يخل بأمن البلاد.

الحالة السابعة: يبلغ رب الأسرة من العمر (٧١) سنة، متزوج، مستواه التعليمي يقرأ ويكتب، مهنته بائع مواد غذائية، عدد أفراد الأسرة (١٢) ذكورًا وإناثًا، نوع الأسرة ممتدة، وتسكن في حي الجرداء، مديرية السبعين. وقد أجاب رب الأسرة عن الأسئلة، التي تنص على: هل تشعر أنت وأسرتك بالأمن؟ وما المعوقات التي تؤثر سلبًا على أمنها؟ وما المعالجات التي تعالج معوقات أمن الأسرة؟

يقول رب الأسرة: أهم ما نشعر به هو الأمن في الصحة والمسكن والقوت، فالحمد لله جميع أفراد الأسرة يتمتعون بصحة جيدة، والمسكن ملك، والوضع الاقتصادي متوسط، والأبناء متفاهمون ومتعاونون فيما بينهم.

أما عن المعوقات التي تؤثر سلبًا على أمن الأسرة، يقول رب الأسرة بأن أهم المعوقات تتمثل في: ارتفاع الأسعار، وانخفاض الدخل الاقتصادي، والبطالة، والأزمة السياسية والاقتصادية والحرب التي تشهدها اليمن.

وعن المعالجات يقول رب الأسرة: إن من أهم المعالجات هو العمل على إيقاف الحرب التي دمرت اليمن، وتوفير الخدمات العامة، وخفض الأسعار، ورفع مستوى الدخل

الاقتصادي للدولة، والقضاء على البطالة، وضبط كل من يخل بأمن البلاد واستقرارها، والحفاظ على البيئة من التلوث.

الحالة الثامنة: يبلغ رب الأسرة من العمر (٥١) سنة، متزوج، حاصل على مؤهل جامعي، موظف في القطاع الخاص، عدد أفراد الأسرة (٧) ذكورًا وإناثًا، نوع الأسرة نووية، وتسكن في حي الجرداء، مديرية السبعين. وقد أجاب رب الأسرة عن الأسئلة، التي تنص على: هل تشعر أنت وأسرتك بالأمن؟ وما المعوقات التي تؤثر سلبًا على أمنها؟ وما المعالجات التي تعالج معوقات أمن الأسرة؟

يقول رب الأسرة: نشعر بالأمن في جانب الصحة والمسكن والقوت، فالحمد لله جميع أفراد الأسرة يتمتعون بصحة جيدة، والمسكن ملك، والوضع الاقتصادي متوسط، ونملك وسيلة مواصلات، ويسود الأسرة التفاهم والتعاون.

أما عن المعوقات التي تؤثر سلبًا على أمن الأسرة، يقول رب الأسرة: بأن أكثر ما نعاني منه هو الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات، وانخفاض الدخل الاقتصادي، والبطالة، والأزمة السياسية والاقتصادية، والحرب التي تشهدها اليمن.

وعن المعالجات يقول رب الأسرة: لابد من بذل الجهود؛ من أجل إنهاء الحرب التي دمرت اليمن، وتوفير الخدمات العامة، كالكهرباء والصحة والمياه ... إلخ، وخفض الأسعار، ورفع مستوى الدخل الاقتصادي للدولة وزيادة الاستثمار، وتوفير فرص العمل؛ للقضاء على البطالة، والتعاون والتكافل بين أفراد المجتمع، وتربية الأبناء التربية السليمة، وضبط كل من يخل بأمن البلاد واستقرارها، والحفاظ على البيئة من التلوث.

الحالة التاسعة: يبلغ رب الأسرة من العمر (٥٦) سنة، متزوج، حاصل على مؤهل جامعي، موظف في القطاع الحكومي، عدد أفراد الأسرة (١١) ذكورًا وإناثًا، نوع الأسرة ممتدة، وتسكن في حي الجرداء، مديرية السبعين. وقد أجاب رب الأسرة عن الأسئلة، التي تنص على: هل تشعر أنت وأسرتك بالأمن؟ وما المعوقات التي تؤثر سلبًا على أمنها؟ وما المعالجات التي تعالج معوقات أمن الأسرة؟

ISSN : 2410-1818

يقول رب الأسرة: الحمد لله نشعر بالأمن في الجانب الصحي والغذائي، فالحمد لله جميع أفراد الأسرة يتمتعون بصحة جيدة، وكذا المواد الغذائية متوفرة، ويسود الأسرة التفاهم والتعاون والترابط.

أما عن المعوقات التي تؤثر سلبًا على أمن الأسرة، يقول رب الأسرة: إن تزايد أسعار السلع يمثل أكبر مشكلة تواجه الأسرة، وكذا ارتفاع إيجار المسكن، وانخفاض الدخل الاقتصادي للأسرة، والبطالة، والأزمة السياسية والاقتصادية، والحرب التي تشهدها اليمن.

وعن المعالجات يقول رب الأسرة: إن من الأولويات هو العمل على وقف نزيف الدم اليمني بين مختلف الأطراف، والعمل بجد على إنهاء الحرب التي دمرت اليمن، وتوفير الخدمات العامة، كالكهرباء والصحة والتعليم والمياه ... إلخ، وخفض الأسعار، ورفع مستوى الدخل الاقتصادي للأسرة، وتحسين الوضع الاقتصادي للدولة وزيادة الاستثمار، وتوفير فرص العمل؛ للقضاء على البطالة، والتعاون والتكافل بين أفراد المجتمع، وتربية الأبناء التربية السليمة، وتوفير الأمن وضبط كل من يخل بأمن البلاد واستقرارها، والحفاظ على البيئة من التلوث.

الحالة العاشرة: يبلغ رب الأسرة من العمر (٥١) سنة، متزوج، حاصل على مؤهل جامعي، موظف في القطاع الحكومي، عدد أفراد الأسرة (٩) ذكورًا وإناثًا، نوع الأسرة نووية، وتسكن في حي الجرداء، مديرية السبعين. وقد أجاب رب الأسرة عن الأسئلة، التي تنص على: هل تشعر أنت وأسرتك بالأمن؟ وما المعوقات التي تؤثر سلبًا على أمنها؟ وما المعالجات التي تعالج معوقات أمن الأسرة؟

يقول رب الأسرة: نشعر بالأمن في الجانب الصحي، فالحمد لله جميع أفراد الأسرة يتمتعون بصحة جيدة، أما الأمن في الجانب الغذائي لا نشعر به كأمن غذائي بالشكل المطلوب؛ لأن فيه نقصًا، حيث اقتصر على القوت الضروري، ويسود الأسرة التعاون والترابط.

أما عن المعوقات التي تؤثر سلبًا على أمن الأسرة، يقول رب الأسرة: تشكل ظاهرة ارتفاع الأسعار أهم عائق، أمام معيشة الأسرة العيشة الطيبة، لاسيما في العلاجات والمواد الغذائية حتى أنها انعكست على الأمن الغذائي للأسرة، وكذا ارتفاع سعر

ISSN : 2410-1818

مادة الغاز المنزلي، وحقيقة كفاح للحصول على القوت الضروري، وكذا ارتفاع إيجار المسكن، وانخفاض الدخل الاقتصادي للأسرة، والبطالة، ونقص الخدمات العامة، كالكهرباء والصحة والتعليم والمياه وغيرها، بالإضافة إلى الأزمة السياسية والاقتصادية، والحرب التي تشهدها اليمن.

وعن المعالجات يقول رب الأسرة تتمثل أهم المعالجات في: سعي جميع الأطراف إلى حل الخلافات بالطرائق السلمية وإنهاء الحرب التي دمرت اليمن، وتوفير الخدمات العامة، كالكهرباء والصحة والتعليم والمياه ... إلخ، وخفض الأسعار، ورفع مستوى الدخل الاقتصادي للأسرة، وتحسين الوضع الاقتصادي للدولة وزيادة الاستثمار، وتوفير فرص العمل؛ للقضاء على البطالة، والتعاون والتكافل بين أفراد المجتمع، وتربية الأبناء التربية السليمة، وتوفير الأمن، وضبط كل من يخل بأمن البلاد واستقرارها، والحفاظ على البيئة من التلوث.

الحالة الحادية عشرة: يبلغ رب الأسرة من العمر (٥٣) سنة، متزوج، حاصل على مؤهل جامعي، موظف في القطاع الحكومي، عدد أفراد الأسرة (٨) ذكورًا وإناثًا، نوع الأسرة ممتدة، وتسكن في حي الجرداء، مديرية السبعين. وقد أجاب رب الأسرة عن الأسئلة، التي تنص على: هل تشعر أنت وأسرتك بالأمن؟ وما المعوقات التي تؤثر سلبًا على أمنها؟ وما المعالجات التي تعالج معوقات أمن الأسرة؟

يقول رب الأسرة: نشعر بالأمن في الصحة والمسكن والقوت، الحمد لله فجميع أفراد الأسرة يتمتعون بصحة جيدة، والمسكن ملك، والوضع الاقتصادي يَكْفي الاحتياجات الضرورية، ويسود الأسرة التفاهم والتعاون، وكذا العلاقات الطيبة مع الآخرين، ولكن أنا لا أشعر بالأمن عندما أشاهد المظاهر المسلحة (أي الأشخاص المسلحين بالبنادق) نوع كلاشنكوف أو غيره من الأسلحة في الأسواق والشوارع والطرقات وغيرها.

أما عن المعوقات التي تؤثر سلبًا على أمن الأسرة، يقول رب الأسرة: إن أكبر مشكلة هي ارتفاع الأسعار، وانخفاض الدخل الاقتصادي للأسرة، حيث تبقى الأسرة تنفق على الاحتياجات الضرورية، ولا تستطيع التوسع - مثلًا - في شراء أرض عقارية، أو وسيلة مواصلات، أو ادخار مبلغ من المال لمواجهة أي حالة طارئة، أو إقامة

ISSN : 2410-1818

مشروع استثماري، أو غير ذلك، وكذا البطالة، ونقص الخدمات العامة، كالكهرباء والصحة والتعليم والمياه وغيرها، بالإضافة إلى الأزمة السياسية والاقتصادية، والحرب التي تشهدها اليمن.

وعن المعالجات يقول رب الأسرة من أهم المعالجات: العمل بصورة عاجلة على إنهاء الحرب التي دمرت اليمن، وإنهاء الأزمة السياسية، وتوفير الخدمات العامة، كالكهرباء والصحة والتعليم والمياه ... إلخ، وخفض الأسعار، ورفع مستوى الدخل الاقتصادي للأسرة، وتحسين الوضع الاقتصادي للدولة وزيادة الاستثمار، وتوفير فرص العمل؛ للقضاء على البطالة، والتعاون والتكافل بين أفراد المجتمع، وتربية الأبناء التربية السليمة، وتوفير الأمن، وضبط كل من يخل بأمن البلاد ويزعزع الاستقرار، والحفاظ على البيئة من التلوث.

الحالة الثانية عشرة: يبلغ رب الأسرة من العمر (٤١) سنة، متزوج، حاصل على الثانوية العامة، مهنته عامل بالأجر اليومي، عدد أفراد الأسرة (٦) ذكورًا وإناثًا، نوع الأسرة نووية، وتسكن في حي الجرداء، مديرية السبعين. وقد أجاب رب الأسرة عن الأسئلة، التي تنص على: هل تشعر أنت وأسرتك بالأمن؟ وما المعوقات التي تؤثر سلبًا على أمنها؟ وما المعالجات التي تعالج معوقات أمن الأسرة؟

يقول رب الأسرة: إن الأسرة تشعر بالأمن عندما تتوفر لديها جميع الاحتياجات، لاسيما المواد الغذائية، ولكن الأسرة تكافح من أجل توفير المواد الغذائية والماء والغاز، وإيجار السكن.

أما عن المعوقات التي تؤثر سلبًا على أمن الأسرة، يقول رب الأسرة إن من أهمها: ارتفاع الأسعار، وانخفاض الدخل الاقتصادي للأسرة، وارتفاع إيجار السكن، والبطالة، ونقص الخدمات العامة، كالكهرباء والصحة والتعليم وغيرها، بالإضافة إلى الأزمة السياسية والاقتصادية، والحرب التي تشهدها اليمن.

وعن المعالجات يقول رب الأسرة لعل من أهم المعالجات: ضرورة إيجاد حلول سريعة تؤدي إلى إنهاء الحرب التي دمرت اليمن، وتوفير الخدمات العامة، كالكهرباء والصحة والتعليم والمياه وغيرها، وخفض الأسعار، ورفع مستوى الدخل الاقتصادي للأسرة، وتوفير فرص العمل؛ للقضاء على البطالة، والتعاون والتكافل بين أفراد

ISSN : 2410-1818

المجتمع، وتربية الأبناء التربية السليمة، وتوفير الأمن والاستقرار، وضبط كل من يخل بأمن المجتمع والبلد.

المطلب الثاني: التحليل والنتائج والتوصيات

يتضمن هذا المطلب ثلاثة موضوعات، هي الأول: تحليل الحالات المدروسة، والثاني: النتائج التي تم التوصل إليها، والثالث: التوصيات، وذلك على النحو الآتي:

تحليل الحالات المدروسة: سيتضح من خلال هذا الموضوع، مدى تباين آراء الحالات المدروسة في الشعور بالأمن، وفي المعوقات التي تؤثر سلبًا على أمن الأسرة، بالإضافة إلى المعالجات المناسبة التي بينتها عينة الدراسة بخصوص معالجة المعوقات التي تؤثر سلبًا على أمن الأسرة، وسيتم الحديث عن التحليل كالآتي:

١) شعُور الأسرة بالأمن: يتبين من خلال مقابلة الحالات المدروسة في المطلب السابق بأن الأسرة تشعر بالأمن من خلال أوضاعها المباشرة، أو بمعنى آخر بأن أوضاع الأسرة الداخلية والخارجية تنعكس على أمن الأسرة، لذا فإن الشعور بالأمن يتباين بين الحالات المدروسة، وذلك في بعض الجوانب، فالأسر التي تملك المسكن يتحقق لها الأمن السكني، بعكس الأسر التي لا تملك المسكن فإن نسبة الشعور تتفاوت لديها من فترة إلى أخرى، بسبب ارتفاع إيجار المسكن، بالإضافة إلى الخوف المستمر من المطالبة بإخلاء العين المؤجرة من قبل المؤجر لأي سبب.

كما يتبين من الدراسة تفاوت الوضع الاقتصادي، حيث تعاني بعض الحالات من الوضع الاقتصادي المتردي، وهذا قد يؤثر سلبًا على استقرار الأسرة، والبعض الآخر وضعها الاقتصادي متوسط، وهذا بلا شك له انعكاساته الإيجابية على استقرار الأسرة. لذا فالوضع الاقتصادي المتردي له انعكاساته السلبية على الحياة المعيشية للأسرة في المأكل والمأوي والملبس والصحة والتعليم ... إلخ، والعكس صحيح.

وفيما يتعلق بالأمن الصحي، تتفق جميع الحالات على تمتع جميع أفراد الأسرة بالصحة الجيدة، حيث لم تشر أي حالة من الحالات إلى وجود أي حالة مرضية

ISSN : 2410-1818

بين أفراد الأسرة، كذلك لم تشر أي حالة إلى وجود أي خلافات داخل الأسرة، وهذا يدل على التفاهم والتعاون بين أفراد الأسرة، وعلى أمنها واستقرارها.

٢) المعوقات التي تؤثر سلبًا على أمن الأسرة: يتضح من خلال مقابلة الحالات المدروسة، المذكورة في المطلب السابق فيما يخص المعوقات التي تؤثر سلبًا على أمن الأسرة، بأنها تواجه معوقات عدة، أهمها: انخفاض الدخل الاقتصادي للأسرة، والبطالة، ونقص الخدمات العامة، كالكهرباء والصحة والتعليم وغيرها، بالإضافة إلى الأزمة السياسية والاقتصادية، والاختلالات الأمنية المتمثلة في ضعف مراقبة وضبط المجرمين، والحرب التي تشهدها اليمن. كما يتبين أن الأسرة التي لا تملك مسكنًا، تواجه ارتفاع إيجار المسكن، وهذا يؤثر سلبًا على احتياجات الأسرة من المواد الغذائية وغيرها.

ولذا، فإن كل أو بعض هذه المعوقات لها آثار سلبية على الأسرة، وذلك في أمنها الغذائي، وأمنها الصحي، وأمنها السكني، وأمنها التعليمي، ... إلخ، فمثلًا بسبب انخفاض الدخل الاقتصادي يقتصر انفاق الأسرة على الضروريات المتمثلة في القوت الضروري والملابس والمأوى والأدوات المنزلية الضرورية التي لا تستقيم الحياة إلا بها، ولا تستطيع الأسرة، أن تتوسع في بعض الاحتياجات والمتطلبات التي تحتاجها، كشراء وسيلة مواصلات، أو ادخار مبلغ من المال لمواجهة أي حالة طارئة، أو إقامة مشروع استثماري، أو غير ذلك، كي تشعر الأسرة بالأمن والاستقرار، وتطمئن على مستقبل أبنائها. وبسبب انخفاض دخل الأسرة، نتيجة البطالة، أو نتيجة انخفاض الأجر الشهري أو اليومي الذي يتقاضاه رب الأسرة أو أحد أفرادها، لا تملك فائضًا اقتصاديًا، فالفائض الاقتصادي له دور في تحسين الحياة المعيشية للأسرة.

كما أن للخلل الأمني أثرًا سلبيًا على الأسرة؛ لأنها تخاف من الاعتداء على أحد أفرادها بالضرب أو غيره، وكذا تخاف على ممتلكاتها من السرقة أو غيرها.

هذا ولم تشر أي حالة من الحالات المدروسة إلى وجود خلافات أو منازعات داخلية - في إطار الأسرة - تخلخل تماسك وترابط أفراد الأسر، أو حتى

ISSN : 2410-1818

خارجية بينها وبين أي أسرة أخرى، وهذا يدل على العلاقات الطيبة بين أفرادها وبينها وبين أفراد الأسر الأخرى.

كما لم تشر أي حالة من الحالات المدروسة انعدام أي عائق يعيق أمن الأسرة، أو إلى أنها تشعر بالأمن في كل جوانب الحياة على المستوى الداخلي للأسرة، أو على المستوى الخارجي، بل إنها تشير إلى وجود معوقات عدة، وهذا يدل على أن أمن الأسرة نسبي وليس مطلقًا؛ لأنه يتحقق في جانب من جوانب الحياة ويشوبه بعض النقص في أحد أو بعض الجوانب الأخرى.

٣) المعالجات التي تعالج معوقات أمن الأسرة: من خلال مقابلة الحالات المدروسة، المذكورة في المطلب السابق فيما يتعلق بالمعالجات التي تعالج معوقات أمن الأسرة، يتضح بأنها ترى أن من أهم المعالجات: العمل بصورة عاجلة على إنهاء الحرب التي دمرت اليمن، وإنهاء الأزمة السياسية، وتوفير الخدمات العامة، كالكهرباء والصحة والتعليم والمياه ... إلخ، وخفض الأسعار، ورفع مستوى الدخل الاقتصادي للأسرة، وتحسين الوضع الاقتصادي للدولة، وزيادة الاستثمار، وتوفير فرص العمل؛ للقضاء على البطالة، والتعاون والتكافل بين أفراد المجتمع، وتربية الأبناء التربية السليمة، وتوفير الأمن، وضبط كل من يخل بأمن المجتمع وأمن البلاد ويزعزع الاستقرار، وكذا الحفاظ على البيئة من التلوث.

فهذه أهم المعالجات التي ترى الحالات المدروسة بأنها تعالج المعوقات السلبية التي تؤثر سلبًا على أمن الفرد والأسرة والمجتمع، وهذه المعالجات لها أهميتها في جميع نواحي الحياة على مستوى الأسرة والمجتمع والدولة.

لذا، فالأسرة تشعر بالأمن عندما تتوقف الحرب التي دمرت اليمن ويحل محلها الأمن والسلم والاستقرار، وتشعر الأسرة بالأمن كذلك عندما تُحل الأزمة السياسية بدلاً عن الصراع السياسي ويسود الحياة السياسية الاستقرار، وعندما تتوفر الخدمات العامة، كالكهرباء والصحة والتعليم والمياه ... إلخ، وتحصل عليها بسهولة ويسر.

وتشعر الأسرة بالأمن عندما تشتري جميع احتياجاتها ومتطلباتها من السلع الاستهلاكية، كالمواد الغذائية وغيرها بأسعار مناسبة، وعندما يكون دخلها

ISSN : 2410-1818

الاقتصادي مرتفعًا يكفي جميع احتياجاتها ...، فعندما يكون الوضع الاقتصادي للدولة مرتفعًا سينعكس على المشاريع الخدمية، بل وعلى التنمية بشكلٍ عام أيًا كان نوعها (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، سياسية، ... إلخ)، وكذا يؤدي إلى زيادة استثمار الدولة في شتى المجالات الإنتاجية.

وتشعر الأسرة بالأمن عندما تتوفر فرص العمل لأبنائها، فلا تراهم عاطلين عن العمل، وعندما تسود أفراد المجتمع الأخوة والتعاون والتكافل والتفاعل والتماسك ... إلخ ، وليس (العنف والصراع والفرقة والتنازع والتناحر والاختلاف والضعف والتخلف أيًا كان نوعه اقتصادي أو غيره، ... إلخ).

وتشعر الأسرة بالأمن عندما تربي أبناءها التربية السليمة من ناحية، ومن ناحية أخرى عندما تربي الأسر الأخرى أبناءها التربية السليمة، حتى لا ترى شخصًا من ذوي السلوك المنحرف أو الإجرامي (أي منحرفًا أو مجرمًا) يهدد أمنها واستقرارها، أو يهدد أمن المجتمع واستقراره، وعندما تقوم الأجهزة ذات العلاقة بتوفير الأمن بين أوساط المجتمع، وضبط كل من يخل بأمن الفرد والأسرة والمجتمع وأمن الدولة ويزعزع الاستقرار، فيمشي أفرادها في الأسواق والشوارع والطرقات وغيرها، ويتنقلون من مدينة إلى أخرى من دون خوف أو قلق ولا أحد يعترضهم بأي أذى أو مكروه.

وتشعر الأسرة بالأمن عندما تكون البيئة نظيفة وخالية من أي تلوث، سواء في الماء أم الهواء أم الأرض، فيشرب أفرادها الماء النقي، ويستنشقون الهواء النقي، ويمشون على أرض نقية.

وتشعر الأسرة بالأمن عندما لا تسمع ولا تشاهد العنف أو التفجيرات الإرهابية أو النزاعات المسلحة، عبر وسائل الإعلام المختلفة، أو عبر شبكة المعلومات (الإنترنت)، وعندما يكون مستقبل أبنائها مؤمن من جميع نواحي الحياة.

النتائج: من خلال ما تضمنته موضوعات البحث، تم التوصل إلى عدد من النتائج، ومن أهمها ما يأتي:

-إن للأمن أهمية خاصة؛ لأنه من أهم أسباب تماسك وترابط الأسرة وبقائها، وعدم تفككها وانهيارها، فأمن الأسرة يعني أمن حياتها والحفاظ على كيانها وكرامتها.

ISSN : 2410-1818

-تهدد الأمن الأسري في وقتنا الحاضر مخاطر عدة، كالبطالة، وحوادث الحرائق، وحوادث السيارات، والحوادث الصناعية، والحروب والنزاعات المسلحة، والأمراض المعدية، والتلوث البيئي، ... إلخ، وهذه العوامل المتعددة أصبحت في الوقت الحاضر مصدر خوف وقلق على الأمن الأسري.

-زيادة متطلبات الحياة في المدينة؛ أدت إلى صعوبة الحياة، لاسيما على الأسر ذات الدخل الاقتصادي المنخفض، لاسيما الأسر التي لا تملك المسكن، وذلك بسبب ارتفاع إيجار المسكن، وكذا ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، كالمواد الغذائية والغاز المنزلي ومياه الشرب وغيرها.

- إن المقومات الداخلية والخارجية تشكلان منظومة متكاملة للأمن الأسري، ولا يمكن الفصل بينهما بسبب تشابكهما؛ لأن العلاقة بينهما مترابطة؛ ولأنه لا يمكن أن يتحقق الأمن الأسري من دون كل أو بعض المقومات الخارجية، فعلى سبيل المثال، عندما يكون الوضع الاقتصادي مرتفع لدى المجتمع والدولة ينعكس إيجابًا على أمن الأسرة، وذلك في استقرار الأسعار، وفي توفير الخدمات العامة ... إلخ.

- إن العلاقة بين أفراد الأسرة وبين أفراد المجتمع القائمة على الأخوة والتحاور والتعاون والتفاهم والاحترام المتبادل ... إلخ؛ تحقق الأمن الأسري.

- إن الأمن الأسري مرتبط بأمن المجتمع، وأي خلل في أحد عناصره أو مقوماته الاقتصادية، أو السياسية، أو الصحية، أو الاجتماعية، أو البيئية، ... إلخ؛ يؤثر سلبًا على أمن الأسرة.

- إن الأزمات السياسية والاقتصادية تؤدي إلى إعاقة التنمية أيًا كان نوعها (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، صحية، ... إلخ)، وهذا ينعكس سلبًا على الأمن الأسري في مختلف جوانب الحياة.

- إن للبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها أفراد الأسرة انعكاساتها الإيجابية أو السلبية على الأسرة، فعندما تكون البيئة صالحة تسودها المحبة، والعلاقات الطيبة، والإخاء، والتعاون، والتكافل، والتوافق بين أفراد المجتمع، والأمانة، والمساواة،

ISSN : 2410-1818

والعدالة، ... إلخ، تنعكس هذه الصفات إيجابًا على الأمن الأسري، والعكس صحيح.

- اتضح أن الحالات المدروسة تنظر إلى الأمن الأسري من خلال الأوضاع الحالية التي تمر بها الأسرة، ويؤكد ذلك تباين الأسر المدروسة في الشعور بالأمن.
- يشكل نقص الخدمات العامة، كالصحة والمياه والكهرباء أهم الصعوبات التي تواجه الأسرة؛ لأنها جزء أساسي في حياة الأسرة.
- تشعر الأسرة بالأمن والسعادة عندما يكون لديها فائض نقدي تواجه به احتياجاتها اليومية والطارئة، وكذا عند التوسع في متطلبات واحتياجات الأسرة الأخرى، كالأدوات المنزلية، أو شراء وسيلة مواصلات، أو بناء منزل أو ترميمه، ... إلخ، فالفائض الاقتصادي له دور في تحسين الحياة المعيشية والصحية للأسرة.
- إن الخلل الأمني المتمثل في ضعف أداء الأجهزة الأمنية وعدم قدرتها في بسط الأمن، واكتشاف وضبط كل من تسول له نفسه الاعتداء على حياة الناس وأعراضهم وممتلكاتهم، يؤدي إلى الإخلال بأمن الفرد والأسرة والمجتمع والدولة.

التوصيات: استنادًا إلى نتائج البحث، أقدم مجموعة من التوصيات التي آمل وضعها في الاعتبار لدى مخططي وواضعي التنمية أيًا كان نوعها (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، وغيرها)، وكذا المهتمين من الباحثين والكتاب بأمن الفرد والأسرة والمجتمع، ومن أهم التوصيات التي أختم بها هذا البحث، ما يأتي:

- اهتمام الآباء بتربية الأبناء التربية السليمة، بحيث تكون مستمدة من القيم الأخلاقية والتربوية النابعة من الدين الإسلامي.
- قيام الآباء بمتابعة الأبناء باستمرار؛ حتى لا يحصل أي خطأ، وكذا الاهتمام بعملية ضبط الأبناء في حالة ارتكاب أي مخالفة تحصل منهم.
- أن تقيم الأسرة علاقات ود واحترام مع أفراد المجتمع؛ لما لذلك من أهمية في ترسيخ العلاقات الطيبة بين الأسرة والمجتمع.
- تغليب لغة التفاهم والحوار بين أفراد الأسرة؛ منعًا لأي خلاف يؤدي إلى تفككها وانهيارها، بل وتغليبها بين أفراد المجتمع؛ حتى يحافظ المجتمع على أمنه واستقراره من الصراع والتفكك.

ISSN : 2410-1818

- تحسين الوضع الاقتصادي للمجتمع والدولة، وإيجاد فرص عمل للأفراد العاطلين – القادرين عليه - للقضاء على الفقر والبطالة، ورفع مستوى دخل الأسرة، وتعزيز قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، والعمل على تخفيض الأسعار لجميع السلع الاستهلاكية الغذائية وغيرها.
- ترشيد استهلاك الأسرة في المأكل والمشرب والملبس، وفي اقتناء الأثاث والأدوات المنزلية وغير ذلك؛ لأن الإسراف في الإنفاق يؤثر سلبًا على أمن الأسرة.
- أن يسود التفاهم والتوافق والحوار والشورى النظام السياسي، والأحزاب السياسية المختلفة؛ لكي تنعم الأسرة بالأمن والاستقرار، وكذا حفاظًا على المجتمع والدولة من الصراعات والنزاعات المسلحة.
- قيام أجهزة الدولة بدورها في حماية الأمن المجتمعي بشكلٍ عام والأمن الأسري بشكلٍ خاص في كل جوانب الحياة (الاقتصادية، والصحية، والسياسية، والتعليمية، والثقافية، ... إلخ).

وفي الأخير: أختم هذا البحث بقول المولى عز وجل: (رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا) [٧٣]، وقوله تعالى: (وَمَا أُوتِيتُم مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً) [٧٤]، صدق الله العظيم.

والله ولي التوفيق، ، ،

(٧٣) سورة البقرة الآية ٢٨٦.

(٧٤) سورة الإسراء الآية ٨٥.

ISSN : 2410-1818

المراجع :

أولاً : الكتب

١) كتب اللغة :

- قام بإخراجه/ إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، (تركيا: إستانبول، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، دون ذكر الطبعة والتاريخ).
- الإمام أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لِسَان العرب، اعتنى بتصحيحها: أمين محمد عبدالوهاب ومحمد الصادق العبيدي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٣، دون ذكر التاريخ).
- السيد الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني الحنفي، التعريفات، ضبط نصوصها وعلق عليها: محمد علي أبو العباس، (القاهر: دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، دون ذكر الطبعة، ٢٠٠٩م).
- العلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م).
- مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، (مصر: طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ط، ١٩٩٢م).
- الإمام محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي: مختار الصحاح، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).
- د. ناصر سيد أحمد وآخرون، المعجم الوسيط، (بيروت: دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٣٥ه/ ٢٠١٤م).

٢) كتب اجتماعية وغيرها:

- د. إبراهيم ناصر، التنشئة الاجتماعية، (عمان: دار عمار للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٤م).
- د. إبراهيم ناصر، علم الاجتماعي التربوي، (بيروت: دار الجيل، ط١، ١٩٩٢م).
- د. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، (بيروت: مكتبة لبنان، ط٢، ١٩٨٢م).

ISSN : 2410-1818

- أ.د. السيد سلامة الخميسي، الضبط الاجتماعي في المجتمع العربي من منظور تربوي، (الرياض: مكتبة الرشد ناشرون، ط١، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م).
- د. أكرم نشأت إبراهيم، علم الاجتماع الجنائي، (بغداد: مطبعة النيزك، ط٢، ١٩٩٨م).
- د. أبو الحسن عبدالموجود إبراهيم، ديناميات الانحراف والجريمة، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٧م).
- د. جبارة عطية جبارة والدكتور السيد عوض علي، المشكلات الاجتماعية، (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠٨م).
- د. حسين عبدالحميد أحمد رشوان، دور المتغيرات الاجتماعية في الطب والأمراض (دراسة في علم الاجتماع الطبي)، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط٢، ١٩٨٨م).
- د. زيدان عبدالباقي، الأسرة والطفولة، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٠م).
- د. سامية مصطفى الخشاب، النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، (القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ط١، ٢٠٠٨م).
- د. صلاح العبد، علم الاجتماع التطبيقي وتنمية المجتمع العربي، (القاهرة: مطابع رقم (٢) لمؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، دون ذكر الطبعة والتاريخ).
- د. عزيز أحمد صالح الحسني، الفائض الاقتصادي وأثره في تغير الأسرة والمجتمع الريفي في اليمن (دراسة ميدانية لإحدى مناطق محافظة صنعاء)، (صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ط١، ٢٠٠٨م).
- د. عزيز أحمد صالح الحسني، الأمن الاجتماعي من منظور إسلامي، (صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ط١، ٢٠١٠م).
- د. عزيز أحمد صالح الحسني، الدفاع المدني وكوارث الحروب الآثار، التدخل، الوقاية، (صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢م).

ISSN : 2410-1818

- د. عزيز أحمد الحسني والدكتور عبدالله أحمد الحسني، الكوارث الطبيعية والاجتماعية وأثرها على الأسرة (دراسة نظرية تطبيقية على زلزال ذمار ١٩٨٢م وحوادث الصواريخ على مدينة صنعاء ١٩٩٤م)، (صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ط٢، ٢٠٠٤م).
- د. عصام توفيق قمر والدكتورة سحر فتحي مبروك، مقدمة في الخدمة الاجتماعية، (الأردن: عمان، دار الفكر ناشرون وموزعون، ط١، ٢٠٠٩م).
- د. علي عبدالواحد وافي، الأسرة والمجتمع، (القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، ط٨، دون ذكر التاريخ).
- د. علية حسن حسين، التنمية نظريًا وتطبيقيًا، (الكويت: دار القلم للنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٨٥م).
- عقيد.د. عماد حسين عبدالله، إدارة الأمن في المدن الكبرى، (الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ط، ١٤١١ه/ ١٩٩١م).
- محمد السيد الهابط، التكيف والصحة النفسية، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط٢، ١٩٨٥م).
- د. محمد شاكر سعيد والدكتور خالد بن عبدالعزيز الحرفش، مفاهيم أمنية، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط١، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م).
- د. محمد صفوح الأخرس، نموذج لاستراتيجية الضبط الاجتماعي في الدول العربية، (الرياض: مطابع أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ط١، ١٩٩٧م).
- د. محمد عاطف غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧م).
- د. محمد لبيب النجيحي، الأسس الاجتماعية للتربية، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط٨، ١٩٨١م).
- محمود حسن، مقدمة الخدمة الاجتماعية، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، دون ذكر الطبعة والتاريخ).

ISSN : 2410-1818

- د. مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، الكتاب الثاني، المدخل إلى علم الاجتماع، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ط٥، ١٩٩٣م).
- د. مصطفى العوجي، الأمن الاجتماعي، مقوماته، تقنياته، ارتباطه بالتربية المدنية، (بيروت: مؤسسة نوفل، ط١، ١٩٨٣م).
- أ.د. معن خليل العمر، التفكك الاجتماعي، (الأردن: عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٥م).
- د. معن خليل عمر، البناء الاجتماعي أنساقه ونظمه، (الأردن: عمان، دار الشروق للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٢م).
- أ. د. معن خليل العمر، الضبط الاجتماعي، (الأردن: عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م).

ثانياً : الرسائل العلمية

- أحمد محمد قاسم عتيق، معوقات التنمية الاجتماعية في اليمن (دراسة تحليلية نظرية)، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد، (بغداد)، ٢٠٠٢م.
- عبدالله أحمد صالح الحسني، التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في اليمن ١٩٩٠ - ٢٠٠٣م، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى قسم البحوث والدراسات السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، (القاهرة)، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

ثالثاً: الدوريات

- د. بسام خضر الشطي، ((تحقيق الأمن الاجتماعي في الإسلام مسؤوليات وأدوار))، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، (الكويت: مجلة فصلية، تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، العدد (٧٧)، يونيو ٢٠٠٩م).
- أ.د. شادية التل، ((من أسباب التفكك الأسري))، كتاب الأمة، (قطر: سلسلة دورية، تصدر كل شهرين عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، العدد (٨٥)، رمضان ١٤٢٢هـ).

ISSN : 2410-1818

- د. عزيز أحمد صالح الحسني، ((انحراف السلوك وأثره على أمن المجتمع في اليمن دراسة تحليلية))، مجلة جامعة الناصر، (صنعاء: مجلة نصف سنوية، تصدرها جامعة الناصر، العدد (٥)، المجلد الثاني، يناير - يونيو ٢٠١٥م).
- د. محمد عبدالحليم إبراهيم، ((خطورة الأمراض النفسية على كيان الأسرة))، كتاب الأمة، (قطر: سلسلة دورية، تصدر كل شهرين عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، العدد (٨٥)، رمضان ١٤٢٥هـ).

رابعاً: كتب الإحصاء

- الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٦م، (صنعاء: مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، نوفمبر ٢٠٠٧م)، وكتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٧م، (صنعاء: مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، نوفمبر ٢٠٠٨م). وكتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٨م، (صنعاء: مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، يوليو ٢٠٠٩م)، وكتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٩م، (صنعاء: مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، يونيو ٢٠١٠م)، وكتاب الإحصاء السنوي ٢٠١٠م، (صنعاء: مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، يونيو ٢٠١١م)، وكتاب الإحصاء السنوي ٢٠١١م، (صنعاء: مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، سبتمبر ٢٠١٢م)، وكتاب الإحصاء السنوي ٢٠١٢م، (صنعاء: مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، يونيو ٢٠١٣م).

خامساً: التقارير

- الإدارة العامة للتخطيط والتنظيم، التقرير الإحصائي الأمني السنوي الموجز عن الجريمة والحوادث غير الجنائية والحوادث المرورية، (صنعاء: وزارة الداخلية، مطابع التوجيه المعنوي والعلاقات بوزارة الداخلية، دون ذكر الطبعة والتاريخ).
- الإدارة العامة للتخطيط والتنظيم، التقرير الإحصائي الأمني السنوي التفصيلي عن الجريمة والحوادث غير الجنائية والحوادث المرورية للعام ٢٠١٤م، (صنعاء: وزارة الداخلية).

سادساً: الصحف

- صحيفة الثورة، (صنعاء: صحيفة يومية، تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر، العدد (١٨٦١١)، بتاريخ ٣/ ١١/ ٢٠١٥م.